الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (2013- 2021)

China beyond Multipolar Competitiveness in the 21st century: Belt and Road Initiative as a model (2013- 2021)

صفاء خليفة محمدين

دكتوراه – مدرس – كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية

ملخص

يسعى البحث إلى الوقوف على الصين كقوة صاعدة وموقعها الحالي في النسق الدولي، حيث سعت الصين منذ انتهاء الحرب الباردة إلى اتباع سياسات تسعى من خلالها إلى إحداث تحول في بنية النسق الدولي. وفي عام 2013، طرحت الصين مبادرة الحزام والطريق كأحد أهم تلك السياسات في القرن الحادي والعشرين. ويناقش البحث أولا أهداف الصين –كدولة صاعدة – من خلال طرحها لمبادرة الحزام والطريق وما تتضمنه من أهداف بعيدة المدى لها تداعيات على إحداث التحول في هيكل النسق الدولي من آحادي القطبية إلى نسق متعدد الأقطاب أو إلى الوصول إلى حالة من اللاقطبية في النسق الدولي. ثانيا يناقش البحث عددا من الآليات السياسية والاقتصادية والدعائية والاستراتيجية التي اتبعتها الصين لتحقيق تنافسية قطبية متعددة. إضافة إلى ذلك، يناقش البحث الفرص والمكاسب التي يمكن أن تحققها الصين كقوة صاعدة في النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين من خلال طرحها لمبادرة الحزام والطريق من ناحية، ومن ناحية أخرى، التحديات التي تشكل عائقا أم الصين إزاء هدفها المأمول من وراء المبادرة، ألا وهو تعددية قطبية أو خلق حالة من اللاقطبية في النسق الدولي، ثم مواقف القوى الدولية والإقليمية المعنية بالمبادرة كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان والهند والاتحاد الأوروبي

وفقًا لمعايير مختلفة، وأخيرًا، يقدم البحث عددًا من السيناريوهات والتصورات المستقبلية التي تحدد موقع الصين كقوة صاعدة في النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين.

كلمات مفتاحية: الصين– مبادرة الحزام والطريق – بنية النسق الدولي– تعددية قطبية– تنافسية قطبية متعددة

Abstract

The research seeks to identify China as an emerging power and its current position in the international system. Since the end of Cold War, China has sought to pursue policies through which it seeks to effect a transformation in international system's structure. In 2013, China put forward the Belt and Road Initiative as one of the most important such policies of the 21st century. The research first discusses China's goals - as an emerging country - through its proposal for the Belt and Road Initiative and its long-term goals that have repercussions on transforming international system's structure from a unipolar to a multipolar one or to reach a non-polarity status in the international system. Second research debates a number of political, economic, propaganda and strategic mechanisms that China has followed to achieve multi-polar competitiveness.

In addition, the research explores the opportunities and gains that China can achieve as a rising power in the international system in the 21st century through its proposal of the Belt and Road Initiative on the one hand, and on the other hand, the challenges that constitute an obstacle to China towards its hopeful goal behind the initiative which is multipolarity, or creating a status of non-polarity of international system. Then, following the positions of the international and regional powers concerned with the initiative, such as USA, Russia, Japan, India and EU, according to different criteria. Finally, the research addresses the most important future visions and scenarios that determine China's position as a growing power in the international system in 21st century.

Key words: China – road and belt initiative, international system structure – multipolarity – multipolar competitiveness

أهمية البحث:

- تُمثل هذه الدراسة مساهمة متواضعة في حقل العلاقات الدولية من خلال تطرقها إلى تحليل نظري يُفسر العلاقة بين أهداف وآليات الصين على بنية وتفاعلات النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين. كما أن الموضوع في حاجة للمزيد من التنظير، ومن هنا تأتي الأهمية الأكاديمية لدراستنا.
- على الرغم من تأكيد القيادات الصينية على الطبيعة السلمية للصعود الصيني وأنها لن تسعى لفرض النفوذ أو محاربة تغيير النسق الدولي، فإن مصالح الصين إقليميًا ودوليًا تتطلب ضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية، بل توازن بين القوي المختلفة. وفي الوقت ذاته، كثرت التساؤلات المطروحة حول حقيقة امتلاك الصين استراتيجية كبرى على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، أو أهلية الصين لقيادة العالم، أو رغبتها في الانغماس في كافة الشئون والمشكلات والقضايا العالمية وتحمل تبعاتها الثقيلة الهائلة، فبلا شك لابد من توافر القدرة والرغبة لدى الفاعل الدولي ليصبح قطبًا، وحول التوصيف الدقيق لهذه المرحلة التي نعيشها.
- بالنظر إلى الواقع الدولي الذي نشهده، فهناك مؤشرات تجعل الرؤية ضبابية ومن الصعب التقرير في هذا الشأن نوعا ما، حيث إن تربع الولايات المتحدة على سلم القوى أمر محل شكوك فيه مع تراجع الدور الأمريكي نسبيا، ووجود عجز تجاري لصالح الصين على حساب الولايات المتحدة، ويبقى التساؤل المطروح هو هل النسق مازال أحادي القطبية أم نحن بصدد نسق متعدد الأقطاب أم أن النسق الدولي قيد التشكل الآن ومازالنا في عملية إعادة هيكلة للنسق الدولي!

المشكلة البحثية:

يكمن التساؤل الرئيسي للدراسة في: إلى أي مدى استطاعت سياسة الصين دوليًا من خلال عدة آليات – منها مبادرة الحزام والطريق – في الاتجاه نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين؟

هدف البحث:

يتحدد الهدف الرئيسي للبحث في الوقوف على تداعيات مبادرة الحزام والطريق على الصين واحتمالات صعودها في النسق الدولي، وذلك من خلال تحري الدقة بشأن تلك المبادرة التي طرحتها الصين، إذ تعد توجها جديدا للصين كقوة صاعدة في النسق الدولي بعد ظهور الجدال حول تراجع الدور الريادي للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية.

فرضية البحث:

تفترض الدراسة أن النسق الدولي الجديد أصبح مفتوحًا لصعود قوى دولية جديدة تنافس القوة الأمريكية مع احتمالية عودة الحالة التنافسية التي كانت أثناء الحرب الباردة بشكل جديد وبفواعل دوليين جدد ومنهم الصين.

منهجية البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الاستقرائي بشكل رئيسي والذي يعتمد على استقراء الواقع والتوصل لنتائج وفقاً لتحليل حقائقه، وذلك من خلال تحري الدقة بشأن الصعود الصيني وتداعياته على بنية وتفاعلات النسق الدولي للانتهاء إلى نتائج مبنية على استقراء الواقع.

الإطار الزمني للبحث:

تعالج هذه الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من عام 2013 وحتى 2021، حيث يعد عام 2013 هو عام طرح مبادرة الحزام والطريق، ولقد شهدت تلك الفترة أحداث هامة وأنماط جديدة من

التفاعلات الدولية في ظل وجود لاعبين دوليين جدد حال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لها تأثير على صعود الصين في النسق الدولي كقطب منافس للولايات المتحدة الأمريكية، أما عن سبب الانتهاء مع عام 2021 هو أنه يُمثل الحد الذي تقف عنده المعلومات المتوفرة بالنسبة لفترة عمل الدراسة.

تقسيم البحث:

نتناول البحث من خلال مقدمة وأربعة محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

- **مقدمة**
- **المبحث الأول: الصين ومبادرة الحزام والطريق نحو تنافسية قطبية متعددة**
- **المبحث الثاني: آليات الصعود الصيني نحو تنافسية قطبية متعددة**
- **المبحث الثالث: مواقف بعض القوى الدولية والإقليمية تجاه الصين كقوة صاعدة**
- **المبحث الرابع: الفرص والتحديات والمآلات المستقبلية للصين كقوة صاعدة في القرن الحادي والعشرين**
- **خاتمة**

مقدمة

يعد مبدأ "نسق دولي متعدد القطبية" مبدأ رئيسيًا في حركة السياسة الخارجية الصينية، حيث اتضحت معالمه عالميا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، ودعمت الصين مبدأ "عالم متعدد الأقطاب" يقوم على عدد من القوى الدولية التي باستطاعتها أن تحقق التوازن مع التأثير العالمي للقوة الأمريكية، رفضت الصين الهيمنة الأمريكية على الشئون العالمية ودعت لنسق دولي متعدد الأقطاب يحقق مصالح الأطراف كافة وهو ما انعكس الصين وسعيها نحو تأسيس "نسق دولي متعدد الأقطاب"، لذا، تركزت الرؤية الصينية على ضرورة تعزيز القوة الصينية الشاملة للوصول إلى نسق دولي تعددي.[1]

وتشكل التعددية القطبية – من وجهة النظر الصينية– أساسًا هامًا لتحقيق سلام دائم في العالم حيث أنها ستؤدي إلى بناء نظام سياسي واقتصادي عادل وستضع إطار عمل سياسي دولي مستقر نسبيًا وتعزيز التبادلات والتعاون، إذ يجب أن تكون الدول جميعًا أعضاء متساوون في المجتمع الدولي دون الهيمنة مع اتباع نموذج للتنمية المشتركة في إطار من الثقة المتبادلة والمساواة والجوار ومحاولة تسوية المنازعات من خلال السبل السلمية والحوار، وهو النهج الذي تمسكت به الصين.[2] وبذلك، رفضت السياسة الخارجية الصينية فكرة الأحادية القطبية، داعية إلى بناء نسق دولي جديد يحقق مصالح جميع الدول ولا يسمح بانفراد دولة بقيادة العالم حيث ترى الصين أن التعددية القطبية تمثل قاعدة مهمة للسلام العالمي، وأن إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية ضمان أساسي لهذا السلام، ولابد أن تستفيد كافة الأمم على قدم المساواة من الآثار الجانبية للعولمة بأبعادها المختلفة خاصة الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.[3]

وترى الصين أيضًا أن عالم متعدد الأقطاب يجب أن يعمل من أجل إيجاد عالم متعايش سلميًا يفسح المجال لتعيش جميع الشعوب والأمم حياة إنسانية، فصعود الصين في قلب الشرق لا يعني انحدار الغرب الذي ما زال المركز الرئيسي للنسق الدولي، فالصين تؤكد على الصعود السلمي الذي يجب أن يقترن بالإبقاء على علاقات جيدة مع كل من الولايات المتحدة وأوروبا في كافة المجلات، حتى لو اقتضى ذلك تنازلات للإبقاء على حجم العلاقات الاقتصادية بين مختلف الأطراف.[4] واستكمالا لرؤية الصين، الرافضة لانفراد دولة واحدة بمقدرات النسق الدولي، لا تميل الصين إلى الدخول في تحالفات مع دول أخرى أو تشكيل أي جبهات في مواجهة قوى معينة، وحرصت على تنحية الخلافات الأيديولوجية بينها وبين دول المنطقة جانبًا، وتنمية علاقات أكثر تعاونية قوامها المصلحة المتبادلة، وهو الأمر الذي يتناسب مع توجهات عدد من دول العالم من أجل تحقيق مستوى أكبر من الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.[5]

دعوا التنين نائماً لأنه حين يستيقظ سيَزُج العالم" .. هذه هي الكلمات التي قالها القائد الفرنسي "نابليون بونابرت" عن الصين منذ أكثر من قرنين عام 1815، وهذه الكقولة التاريخية تعبر بالتأكيد عن قوة الصين الكامنة، ممتلكةً العناصر الطبيعية والبشرية التي قد تؤهلها للعب

دور كبير ومؤثر في السياسة الدولية، ومؤخرًا كثرت الكتابات والتحليلات التي تتحدث عن ما يُمكن أن يُطلق عليه النظام العالمي الصيني **Chinese world order**، ذلك المفهوم الذي يتمحور حول رغبة ورؤية الصين في تشكيل نسق إقليمي وعالمي جديد تحت قيادتها، وهو ما يشكل خطرًا على الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد استمرارية قيادتها للنسق الدولي. إذ يتوغل التنين الصيني في كل المجالات خاصةً الاقتصادية والتجارية؛ ممتلكًا الآن أدوات قوة جديدة، مستخدمًا التكنولوجيا والطاقة كعامل محرك في تلك المجالات؛ مما يجعله مسيطرًا علي العالم بقوة ناعمة جديدة؛ فضلاً عن طرح مشروع "طريق واحد حزام واحد" أو "الحزام والطريق" أو "طريق الحرير"، فكلها مسميات مختلفة، للمشروع الذي خرجت به الصين علي العالم كمبادرة يترتب عليها إعادة صياغة النظام العالمي، بصعود الصين كقوة قطبية قائدة. ولقد أعلنت الصين رؤيتها الجديدة للنسق الدولي الجديد في شكل بيان رسمي صدر في 18 أغسطس 2003، أكدت فيه على ضرورة الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول، ولها مواقف حاسمة في هذا الشأن وغيرها من القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والعولمة والإصلاح، وإدارة الصراعات الدولية سلميًا ومعارضة استخدام أو التهديد باستخدام القوة ودعم مفهوم جديد للأمن يكون جوهره الثقة المتبادلة والمساواة في السيادة بين الدول أيًا كانت ظروفها الاقتصادية والسياسية وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة.[6]

وبناء عليه، يناقش البحث أهداف وآليات الصعود الصيني عالميا للتأثير على بنية النسق الدولي؛ ومن ثم يتناول مدى احتمال اندلاع حرب باردة جديدة بين الصين والولايات المتحدة استنادا إلى الصعود العالمي للصين من خلال مبادرة الحزام والطريق، وكذلك، ردود أفعال القوى الكبرى الدولية والإقليمية، وأخيرًا، الفرص والمكاسب، والتحديات، والمآلات المستقبلية بشأن تنافسية قطبية متعددة. وفي ضوء هذا التصور، يمكن رسم مسار لطبيعة وحجم ومدي الدور الصيني في القرن الحادي والعشرين.

المبحث الأول

الصين ومبادرة الحزام والطريق نحو تنافسية قطبية متعددة

بداية، اتجهت الصين نحو تحقيق هدف أن تكون فاعل دولي مؤثر، بطرحها مبادرة الحزام والطريق، وفي هذا السياق، ذكر نائب وزير الخارجية الأمريكي "روبرت زوليك" في عام 2005 أثناء خطابه باللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية الصينية أنه "نحتاج الآن إلى تشجيع الصين على أن تصبح صاحب مصلحة Stakeholder مسؤول في النسق الدولي" [(7)]، كما صاغ كل من "نيال فيرجسون" Niall Ferguson و"موريتز شولاريك" Moritz Schularick مصطلح "Chimerica" لوصف علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين أمريكا والصين، والتي ظلت محركًا رئيسيًا في الاقتصاد العالمي لسنوات، وأبرز مثال على الترابط الاقتصادي الصيني الأمريكي كان شراء الصين للأوراق المالية الحكومية الأمريكية التي تمول عجز الميزانية الأمريكية[(8)].

وجدير بالذكر أن المبادرة الصينية هدفت إلى التأثير على بنية النسق الدولي، وبالتأكيد على الطابع متعدد الأقطاب Multi-polar system، إذ يُحسب للأزمة المالية العالمية في عام 2008، أنها كانت أحد التطورات التي ساهمت في التأكيد على هذا الطابع؛ لأنها أضعفت مكانة الولايات المتحدة باعتبارها مركز النظام الاقتصادي العالمي. وإضافة إلى ذلك، فلقد ساهمت تطورات أخرى في تنامي النفوذ الاقتصادي الصيني، ويتمثل أبرزها في صعود "ترامب" إلى سدة الرئاسة الأمريكية، الذي شرع في تبني الحمائية الاقتصادية كمدخل لتقليل العجز في الموازنة الأمريكية، في الوقت الذي أصبحت فيه الصين هي المدافع الرئيسي عن العولمة الاقتصادية، كما اتضح في خطاب الرئيس الصيني أمام منتدى دافوس الاقتصادي عام 2017، حين أكد على أن "العولمة الاقتصادية ليست هي السبب وراء المشاكل والأزمات التي يعاني منها العالم، وإذا صح ذلك، فإن هذا لا يعني أن نقضي على هذا النظام، وللتدليل على إصرار الصين على الدفاع عن العولمة، أكد الرئيس الصيني التزام بلاده بأبرز المبادرات الاقتصادية والتجارية التي طرحتها، والتي تتمثل في "الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية"، و"مبادرة الحزام والطريق"، والتي يمكن النظر إليها باعتبارها بديلًا للمؤسسات المالية العالمية

القائمة، والذي سيسهم في تعزيز موقع بكين كقوة اقتصادية كبرى تمتع بنفوذ في أغلب مناطق العالم [9].

وبالنسبة للداخل الصيني، فلقد ظهرت لغة "حلم الصين" The Chinese Dream، والتي بدأت تظهر في خطابات القادة الصينيين منذ عام 2013، وجدير بالذكر، تهدف إدارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" Xi Jinping إلى تحقيق هدف "التجديد العظيم للأمة الصينية"، إذ لا ينبغي النظر إلى هذه العبارة على أنها مجرد شعار للإدارة، ولكن على أنها تخدم وظائف مهمة، مثل إضفاء الشرعية على أداء النظام السياسي، وحشد الشعب معًا، كهدف لاستراتيجية وطنية طموحة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية أيضًا؛ ومن أجل ذلك، حددت شعار "حلم المائة عام"، وهو ما يتزامن مع حلول الذكرى المئوية لتأسيس الحزب الشيوعي الصيني، أو كما تُسمى الصين الجديدة (2021) [10].

تبدأ مبادرة الحزام والطريق جغرافيًا بـ "**الدبلوماسية المحيطية**" Peripheral Diplomacy [11]، إذ تتمحور هذه الدبلوماسية حول افتراض أن الصين تقع في المركز، بينما الدول الأخرى المجاورة على الهامش [12]، ولكنها تتجاوز ذلك لتشمل معظم أنحاء العالم، كما أن قيم المبادرة تشبه إلى حد كبير قيم الدبلوماسية المحيطية: الانفتاح والشمول وربح للجميع من أجل تعاون اقتصادي متوازن، وتعكس أهدافها بالمثل أهداف الدبلوماسية المحيطية: تنسيق السياسات، وتوصيل المرافق، والتجارة دون عوائق، والتكامل المالي [13]. وإضافة إلى ذلك، يرى البعض مبادرة الحزام والطريق باعتبارها استراتيجية تسعى –في المقام الأول– إلى إعادة بناء النظام الإقليمي بوضع الصين كزعيم لنظام آسيوي مركزي Sinocentric Asian Order، وبعده بناء نظام عالمي جديد تقوده الصين[14]، بأفكار وقواعد جديدة للحوكمة، وتجمع المبادرة بين الأفكار الجديدة، مثل "الحلم الصيني" و"حلم آسيا" والسياسات الجديدة مثل "الدبلوماسية الشاملة والأمن" لبناء ما يسميه شي "مجتمع المصير المشترك"، بتوسيع التعاون الآسيوي من المنفعة المتبادلة التي روجت لها بكين منذ فترة طويلة ليشمل المعتقدات المشتركة مبادئ متكررة

بشكل شائع مثل الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة والمعاملة بالمثل والمساواة والتعاون المربح للجميع [15].

وتتضمن المبادرة أيضًا الأفكار الصينية التقليدية لهيكل إقليمي هرمي متوافق مع هذا المصطلح، وقد تأكدت هذه الرؤية من خلال التعليقات الرسمية للقادة الصينين، على سبيل المثال، عندما قال وزير الخارجية يانغ جيتشي لقادة جنوب شرق آسيا عام 2010 أن "الصين دولة كبيرة والدول الأخرى دول صغيرة، وهذه مجرد حقيقة" [16]، وهو ما يؤكد على مفهوم التسلسل الهرمي للنظام الإقليمي وتقديم الصين نفسها إلى جيرانها كنموذج خير للنظام الإقليمي للقرن الحادي والعشرين؛ وبالتالي، تظهر كيف ترى بكين نفسها في مركز النظام الإقليمي الجديد، على الرغم من أن القادة الصينيين يؤكدون في كثير من الأحيان أنهم يرون أن الدول الصغيرة والكبيرة متساوية على المسرح العالمي[17]. وبالتالي، تسعى مبادرة الحزام والطريق إلى الاستفادة من القوة الاقتصادية للصين لمعالجة سلسلة من التحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، وهو مدمج في الخطة الخمسية الثالثة عشرة للصين لدعم المزيد من الإصلاح الاقتصادي وإعادة التوازن إلى النمو الاقتصادي تجاه الداخل. إنه يعالج القضايا الأمنية في شينجيانغ، بينما يسعى في الوقت نفسه إلى استخدام التعاون الاقتصادي لتقليل التوترات السياسية والاقتصادية مع جيران الصين في آسيا الوسطى، ويهدف طريق الحرير البحري بالمثل إلى استغلال الفرص الاقتصادية للتعامل مع التحديات الأمنية في بحر الصين الجنوبي [18].

هناك جدل في الصين حول ما إذا كانت مبادرة الحزام والطريق مشروعًا اقتصاديًا في المقام الأول (وهي الرواية التي يتم تقديمها للغرب)، أو ما إذا كانت لها أيضًا أهدافًا سياسية وأمنية، إذ يجادل بعض العلماء الصينيين المؤثرين بأن هدف المبادرة والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية هو تحدي النسق الدولي الحالي، والتخلص من هيمنة واشنطن[19]، وأن المبادرة تعد تعبيرًا عن استراتيجية الصين الكبرى الجديدة، وبالتالي، تهدف بكين إلى إضفاء رؤيتها المفضلة لبناء نظام عالمي جديد بقيادة صينية، ولكن كرد فعل على إعادة التوازن في الولايات المتحدة،

يعطي شي أيضًا تطوير علاقات الصين مع "الأصدقاء القدامى"، أي الدول التي وقفت إلى جانب الصين في الماضي أو التي تدين لها الصين. لم تكن هذه الأساليب دائمًا موضع ترحيب أو ناجحة، لكنها على الأقل بعثت برسالة لواشنطن حول ما تعتقده الصين بشأن إعادة التوازن إلى آسيا [20].

ومنذ الإعلان عن مبادرة الحزام والطريق OBOR الصينية "حزام واحد طريق واحد" في عام 2013، ركز معظم صانعي الرأي العالمي على العلاقة بين قيود التنمية الداخلية في الصين وبحثها عن حلول مكانية خارجية، ويرسم بعض صانعي الرأي والبا والباحثين تشابهًا تاريخيًا بين خصائص المبادرة الصينية حاليًا وخطة مارشال الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية – التي أطلقتها الولايات المتحدة كأول برنامج أو مبادرة للمساعدات الدولية الإنمائية الشاملة بعد أن برزت كقوة عظمى عالمية– على اعتبار أنها "خطة مارشال الصينية للقرن الحادي والعشرين" [21]. إضافة إلى ذلك، رفضت وسائل الإعلام الحكومية الصينية هذا التشبيه، واستند الرفض الصيني بالأساس إلى أن خطة مارشال لإعادة إعمار أوروبا الغربية كانت جزء من المحاولات الجيوسياسية والجيواقتصادية التي قادتها الولايات المتحدة لاحتواء توسع الاتحاد السوفيتي أثناء الحرب الباردة، وهو ما ليس له أي صدى مع مبادرة الحزام والطريق، بل على عكس، إن مشروع الحزام والطريق ليس له أغراض سياسية، فهو لا يهدف لتشكيل أي نوع من التحالفات الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية من أجل مواجهة أي دولة أخرى[22]، ولكن ووفقًا للتحليلات التي أجراها، تشترك/تتشابه مبادرة حزام الحزام والطريق الصينية، بطريقة أو بأخرى، في عدد من الأوجه مع "**خطة مارشال**"، مدفوعةً بخط التفكير الجيوسياسي والجيواقتصادي والأمني المشابه للذي تم إطلاق خطة مارشال بناءً عليه، وذلك على النحو التالي ذكره.

- هدفت خطة مارشال إلى تعزيز صادرات الولايات المتحدة من أجل التعامل مع الطاقة المفرطة من خلال الاستثمارات في أوروبا الغربية والصادرات إليها، في حين أن أحد مبررات مبادرة الحزام والطريق هو التعامل مع مشاكل الطاقة الزائدة الداخلية المماثلة واستيعاب الطاقة الزائدة.

- كان الهدف الواضح لخطة مارشال هو تصدير العملات من أجل السماح للدولار الأمريكي بأن يصبح أداة لتحقيق الاستقرار العالمي/الإقليمي واستخدامه في الإعانات، في حين أن مبادرة الحزام والطريق هي قناة مثالية للصين للسعي إلى زيادة استخدام عملتها كعملة دولية.
- هدفت خطة مارشال إلى مواجهة الاتحاد السوفياتي باعتباره منافسًا أمنيًا محتملاً من خلال مساعدة أوروبا الغربية على أن تصبح قوة فعالة لتحقيق التوازن في الاتحاد السوفياتي، في حين أن مبادرة الحزام والطريق وسيلة فعالة للصين للتغلب على الولايات المتحدة من خلال توسيع التجارة الإقليمية/العالمية بالشبكات والعلاقات الاستثمارية لتأمين صادراتها السلعية واستيراد الطاقة.
- صُممت خطة مارشال لتعزيز الانقسام الاستراتيجي بين ألمانيا الغربية والشرقية، في حين تشير مبادرة الحزام والطريق إلى استجابة بكين لسياسة "إعادة التوازن إلى آسيا" الأمريكية في ظل حكم الرئيس باراك أوباما، مثل اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ الاقتصادية التي أطلقتها الولايات المتحدة تحالف (شراكة عبر المحيط الهادئ)، وتقدم مبادرة الحزام والطريق بديلاً ومشروعًا جذابًا للتنافس مع التحالفات الاقتصادية والأمنية الإقليمية والعالمية للولايات المتحدة في منطقة أوراسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ.[23]

وأخيرًا، في هذا الشأن يمكننا القول أن كلا من مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) واستراتيجية أمريكا الهندية والمحيط الهادئ Indo–Pacific Strategy–IPS هما انعكاسًا للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين على المستوى الإقليمي، وبلا شك، ستتأثر منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل كبير بمبادرة الحزام والطريق إذا نُفذت بشكل صحيح، ويسلط العنصر البحري في المبادرة الضوء أيضًا على رغبة الصين في تعميق العلاقات مع آسيا البحرية. وعلى الرغم من إدعاء الصين أن مسعى مبادرة الحزام والطريق موجه نحو التنمية، فإن الولايات المتحدة، من بين لاعبين إقليميين آخرين، حذرة من أن النظام الإقليمي المتمركز حول الصين قد ينبع من المشروع، ويوجد نقاشات جادة في دوائر السياسة الأمريكية حول كيفية صياغة استراتيجيات تنافسية في مواجهة مبادرة الحزام والطريق، إذ ينظر الاستراتيجيون الأمريكيون إلى استخدام الصين لمبادرة الحزام والطريق كوسيلة لشن هجوم جيو–اقتصادي،

وكذلك، لتوسيع نفوذها الأمني والسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتالي كتهديد للنظام الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة [24].

المبحث الثاني

آليات الصعود الصيني نحو تنافسية قطبية متعددة

ومن منطلق هدف إرساء نسق دولي تعددي، اتبعت الصين عدد من الآليات تهدف إلى الحوار السلمي وتعزيز التعاون والاستفادة المتبادلة، ويعد مدخل توسيع العلاقات التجارية والتعاون التكنولوجي، والمبادلات العلمية والثقافية مع كل دول ومناطق العالم، ومن ثم، تشجيع ما يصفه الصينيون بالرخاء المشترك، أحد المداخل الجوهرية التي تتمسك بها الصين في تنمية علاقاتها الخارجية.[25] ونتناول في هذا المبحث عددا من الآليات المختلفة التي اتبعتها الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق والتي من خلالها سعت نحو إرساء وتدعيم تنافسية قطبية جديدة في النسق الدولي. وتتراوح تلك الآليات ما بين أدوات سياسية واقتصادية واستراتيجية ودعائية على النحو التالي ذكره.

1– الآليات السياسية:

تحاول الصين التموضع في المنظمات الدولية؛ لتوطين نفوذها وحضورها الدولي، وهو ما انكشف أثناء جائحة كوفيد–19، مستغلة تراجع القيادة الأمريكية للمنظمات الدولية[26]، كما سعت الصين خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى إعادة هيكلة بنية وقواعد المنظمات الدولية، من خلال مزيج من بناء التحالفات، وتقديم إسهامات مالية في التوقيت الاستراتيجي– الذي تريده– وصياغة رؤية استراتيجية لمستقبل النسق الدولي، وقد أحرزت في ذلك نجاحا في تعزيز انخراطها في منظمة الأمم المتحدة بهدف حماية مصالحها ومراعاة الخصوصية السياسية للدول ونظمها السياسية، وإعادة صياغة قواعد النسق الدولي بحيث تراعي التفاوتات بين الدول على مستوى القيم والثقافات والنظم السياسية.

وفي الوقت نفسه، عملت الصين منذ سنوات عديدة على أن يتولى مواطنوها مناصب قيادية عليا في العديد من الهيئات الأممية، فمنذ عام 2019 يرأس وكالة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "شو دونيو"، الذي شغل منصب وزير الزراعة وشؤون الريف في الصين، بينما يتولى "هولين جاو "الذي بدأ حياته المهنية في وزارة البريد والاتصالات الصينية، للمرة الثانية منصب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات منذ عام 2018، كما عين الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش "في يونيو 2017 نائب وزير الخارجية الصيني السابق "ليو زنمين "في منصب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهي هيئة تقدم المشورة إلى الأمين العام بشأن جميع المسائل المتصلة بالتنمية بما في ذلك تغير المناخ وإدارة الانترنت وتمويل التنمية، وتتولى "فانج ليو "للمرة الثانية منصب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي "الإيكاو "[27].

إضافة إلى ذلك، اختارت الصين القارة الأفريقية كساحة أو مسرح عمليات لبيئة ما بعد الحرب الباردة في مسعاها الرامي إلى إضعاف القوى الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، بحيث يُخلق وضع دولي ملائم لمصالح الصين العالمية، فخطاب جنوب–جنوب الذي تعتمده الصين في تعاملاتها مع الدول الأفريقية يلقى صدى إيجابياً لدى دول القارة لتتحول بموجبه الصين وكأنها الناطق باسم الدول النامية من خلال دعوتها إلى خلق بيئة دولية تعددية، وإعادة النظر بالاقتصاد العالمي الذي يتصف بميزتين هما عدم العدالة وإهمال حقوق الفقراء، ويؤكد الرئيس الصيني السابق (هوجنتاو) هذا المسعى من خلال اعتقاده بأن الصين تعد حالياً مشاركاً أساسياً في النسق الدولي، الذي أصبح التوجه نحو تعددية الأقطاب فيه أمراً لا يمكن التراجع عنه [28].

وفي سبيل ذلك؛ استثمرت السياسات الصينية أزمة كوفيد–19 واستغلتها بزيادة تفعيل وإحياء مبادرة الحزام والطريق بالتركيز على المجال الصحي لتعزيز مكانة الصين كقوة عالمية في القطاع الصحي، ففي هذا السياق دعت الصين إلى عقد مؤتمر قمة استثنائية إفريقية–صينية، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، في 17 يوينو 2020، حيث كانت مبادرة مشتركة بين الصين وجنوب إفريقيا بصفتها الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، والسنغال بصفتها الرئيس الحالي

لـ "منتدى التعاون الصيني الأفريقي" China on Cooperation Africa– FOCAC Forum [29].

2– الآليات الاقتصادية:

جدير بالذكر أنه لم يعد للأيديولوجية الدور الحاسم في تشكيل رؤية الصين وصياغة أنماط تفاعلاتها الخارجية، وتراجعت إلى حد كبير– مقارنة بفترة الحرب الباردة– أمام مقتضيات المصلحة الوطنية، وأصبحت الأفكار القائمة على الإيديولوجية كأدوات ومعايير فعالة لتصنيف الأصدقاء والخصوم غير واقعية،[30] بل وسعت الصين لبناء تعاون اقتصادي أكثر من ميلها للتعاون السياسي، حيث أن *"تطوير وتنمية الاقتصاد الصيني هي السبيل لإرغام العالم على الاستماع إليك"*، وهي المقولة التي تؤمن بها الصين خاصة بعد ما أصبحت تجربة الصين التي تمزج بين نمو اقتصادي سريع، واستقرار سياسي واضح ونموذجا تنمويًا يجذب الكثيرين. وبالتالي، فلقد أقامت الصين علاقات مختلفة من أجل تحقيق الاستفادة والمنفعة الاقتصادية القائمة على تحقيق المصالح الصينية على أساس المنفعة المتبادلة.[31]

أ) تنمية الصين ونظام الدولار الأمريكي:

بجانب سعي الصين إلى زيادة نفوذها في المؤسسات المالية الدولية القائمة[32]، تعمل الصين في الوقت نفسه على تأسيس مجموعة جديدة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بقيادتها، كبنوك تهدف إلى تطوير البنى التحتية وتعمل بشكل أساسي على دعم مبادرة الحزام والطريق، تمامًا مثل الولايات المتحدة التي أنشأت البنك الدولي عام 1944 الذي يهدف إلى الحد من الفقر وتقديم القروض للمشاريع الرأسمالية، وأنشأت صندوق النقد الدولي (IMF) عام 1945 بهدف إعادة بناء أنظمة الدفع الدولي [33]

فعلى نفس خطى الولايات المتحدة، لعبت الصين في السنوات الأخيرة الصين دورًا رائدًا في إنشاء مؤسسات مالية دولية تحت قيادتها، كإنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية

(AIIB)، وهو بنك تنمية متعدد الأطراف يهدف إلى دعم تطوير البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ أن اقترحه الرئيس "شي جين بينغ" في عام 2013، ثم بدأ عمله رسميًا في الأول من يناير 2016، وكذلك ساهمت الصين في إنشاء بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة البريكس BRICS، في منتصف عام 2014، من قبل دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)؛ لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة داخل البريكس [34]، الذي تم اقتراحه من قبل الهند عام 2012، وتم الإعلان عن إنشاءه في قمة البريكس في البرازيل في يوليو 2014 في الذكرى السبعين لمؤتمر بريتون وودز في عام 1944، والذي تم تفسيره على أنه تحد لنظام بريتون وودز، بجانب تأسيس صندوق الاحتياطي الطارئ للبريكس وبنك تنمية منظمة شنغهاي للتعاون الذي لا يزال قيد المناقشة [35]، وصندوق طريق الحرير، بالإضافة إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وهم يمثلون جميعًا ثقلًا موازنًا إقليميًا للكيانات التي يقودها الغرب مثل صندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي ومؤخرًا البنك المركزي الأوروبي– الذي هيمن على النظام المالي العالمي منذ إدخال نظام بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية، ويمكن القول إن الصين هي الدولة الثالثة فقط في التاريخ، بعد بريطانيا والولايات المتحدة التي لديها القدرة على تشكيل وقيادة نظام عالمي للمال والتجارة[36].

ب) <u>تأثير التكنولوجيا الصينية:</u>

يعزز الدور المتنامي للشركات الصينية في إنتاج وبيع السلع الرقمية وتقديم الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا (fintech) قوة المبادرة ويمنح الصين نفوذاً أكبر في أماكن أكثر، ويسمح للشركات الصينية بزيادة قوتها السوقية، وإجبار ملايين المستهلكين في بلدان المبادرة على استخدام التطبيقات التي طورتها الشركات الصينية لتلبية احتياجاتهم المصرفية، وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية التقنية تسبق ظهور مبادرة الحزام والطريق ولا تقتصر على بلدان المبادرة، إلا أنها تمكن الصين من زيادة قوتها وأن يسمح لها بترجمة التأثير الاقتصادي للمبادرة لتحقيق مكاسب سياسية، كمعاقبة الدول التي تتخذ مواقف تتعارض مع المصالح الصينية بشأن القضايا الخلافية المتعلقة بالسياسات الداخلية والخارجية للصين، بما في ذلك اضطهادها لأقلية

الإيغور، وقمعها للحريات في هونغ كونغ، وعسكرة بحر الصين الجنوبي، كما يمكنها استخدام الحوافز الاقتصادية لإقناع الدول بتعزيز المواقف المفضلة للصين .[37]

ج) <u>الموانئ:</u>

كما يمكن للصين أن تستخدم استثماراتها المتزايدة في الموانئ ونفوذها عليها في بلدان مبادرة الحزام والطريق لإبراز قوتها في مناطق جديدة وربما لجمع معلومات استخبارية عن الجيش الأمريكي، إذا استخدمت الولايات المتحدة أيضًا هذه الموانئ والمرافق الأخرى نفسها أو في الأماكن التي قامت فيها الشركات الصينية ببناء بنية تحتية حيوية، مثل شبكات الاتصالات ومحطات الطاقة، والتي تحتفظ فيها الشركات الصينية بالسيطرة التشغيلية على هذه البنية التحتية، ويمكن للصين إيقاف تشغيل شبكة الكهرباء أو شبكة الاتصالات في الدولة لإجبار الدولة على اتخاذ الإجراءات التي تفضلها الصين، ويمكن لبكين استخدام هذا النفوذ للضغط على بلد ما لمنع وصول القوات الأمريكية، وستجعل مشاريع مبادرة الحزام والطريق أيضًا من الصعب معالجة تغير المناخ العالمي، من خلال تصدير محطات الطاقة التي تعمل بالفحم وتشجيع بناء بنية تحتية تولد انبعاثات كثيفة الكربون في البلدان الأخرى، كما هو الحال في الصين نفسها .[38]

<u>3- الآليات الدعائية:</u>

أ) <u>القوة الناعمة</u>

حذر جوزيف ناي من أن صعود القوة الناعمة للصين– على حساب نظيرتها الأمريكية– هو أمر يحتاج إلى وقفة جادة وخطيرة، فعناصر القوة الصينية لا تقتصر على تلك المتعلقة بالقوة الصلبة، وإنما تتزايد قوتها الناعمة بشكل مستمر، فالحضور الصيني الدائم على الساحة الإقليمية والدولية يرتكز على أساس من سرعة التنامي الاقتصادي، والاندماج المطرد في الاقتصاد العالمي، وكذلك، الدور السياسي الذي تلعبه الصين في النسق الدولي، إضافة إلى التواجد الثقافي المكثف على المسرح الدولي.[39]

تبنت الصين نظرية القوة الناعمة؛ في مجابهة الحرب الثقافية الناعمة التي تقودها الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها لضرب الصين من الداخل، وتفكيك هويتها الثقافية وتفكيك مكوناتها القومية، حيث أنشأت شركة جوجل العالمية بدعم من وزارة الخارجية الأميركية مواقع بمختلف اللهجات القومية الصينية، كما اشترت شركة والت ديزني الأمريكية مساحات ضخمة في أبرز المدن الصينية كشنغهاي؛ ولذلك، بموجب مؤتمر الحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد عام 2011، سحبت الصين 88 برنامجاً تلفزيونياً أميركياً وغربياً كان يبث عبر شاشات وشبكات التلفزيون الصيني، متبنيةً "استراتيجية المواجهة الثقافية والسياسية" و"استراتيجية الاستثمار في الإنتاج السينمائي والتلفزيوني والثقافي والإعلامي والتعليمي والاتصالي، خاصةً الإنترنت"[40].إذن، بالاعتماد على القوة الناعمة؛ تستخدم الدولة الصينية مبادرة الحزام والطريق ضمن أساليبها الدعائية للترويج للتنمية المشتركة كما تزعم، إذ تستخدمها الصين لتروج لنفسها بشكل كبير، فدائمًا ما تروج الصين، من خلال أدواتها الدعائية، لرغبتها وسعيها في انتهاج استراتيجية الفائز– الفائز "Win–Win Cooperation " بعيدًا عن المعادلة الصفرية Zero– sum game، كأحد ركائز قوتها الناعمة.

ب) <u>الثقافة الصينية</u>

كما نصت وثيقة "الأمن الثقافي الوطني" التي أقرتها قيادة الحزب الشيوعي الصيني على وجوب مواجهة التحديات الثقافية والإيديولوجية دوليًا، والتي ازدادت تعقيداً، وهو ما يفرض تعزيز القوة الثقافية الصينية، واعتماد مبدأ التنمية الثقافية وعملية الإصلاح الثقافي؛ ومن ثم أقدمت الصين على إجراءات لتحصين شبكة الإنترنت الصينية من التلاعب والاختراق، لأن هدف الأعداء هو إضعاف الصين وتفتيتها وتقسيمها –وفق تصريح الرئيس الصيني هوجنتاو–، وانتشرت في الصحافة الصينية مفردات على غرار "القوة الناعمة" و"الحرب الناعمة"، و"سباق التسلح الناعم"، ما يدل على إدراك القيادة الصينية لحجم المخاطر المحدقة بجبهتها الثقافية والسياسية الناعمة [41].

ج) الاستعمار بشكل مختلف:

تعمل مبادرة الحزام والطريق على تعزيز الهيمنة الاقتصادية والسياسية للصين في آسيا وإفريقيا؛ وبالتالي توسيع نطاق نفوذها الجيوسياسي، وهو ما أثار الكثير من الشكوك العالمية حول "الأهمية الأجندة الجيوسياسية الخفية" للصين، خاصةً ما يتعلق بخطاب "الاستعمار الجديد" حول النتائج المحتملة لمبادرة الحزام والطريق، من خلال زيادة أعباء الديون الوطنية وجعل الدول النامية –الأقل نجاحًا– سوقًا لواردات السلع الصينية، وهو ما ظهر في الحماس الساحق للبلدان النامية للمشاركة في "منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي" الأول الذي عقد في مايو 2017 ، كافٍ لإبطال حجة "الاستعمار الجديد". [42]

وعلى الرغم من أن بعض الحكومات والشعوب في الغرب تستحضر حجج "الاستعمار الجديد" أو "فخ الديون" لتشويه مبادرة الحزام والطريق، فإنها لا تزال موضع ترحيب متزايد، وهو ما تمثل في نجاح انعقاد منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي بنسخته الثانية، في بكين في الفترة من 25 إلى 27 أبريل 2019، والذي جمع حوالي 5000 مشارك من أكثر من 150 دولة و 90 منظمة دولية، بما في ذلك رؤساء دول وحكومات وقادة من الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي؛ لمناقشة تطوير المبادرة، وكان العدد أكبر بكثير من المشاركة في المنتدى الأول لعام 2017 [(43)].

يُنظر إلى الصين على أنها تستخدم الشكل الجديد للاستعمار الذي لا يتضمن إراقة الدماء، وبدلاً من ذلك تستخدم القوة الاقتصادية لجعل المُستَعمَر يعتمد على سلطة المُستَعمِر، عن طريق مبادرة الحزام والطريق، وذلك باستغلال الصين للموارد البشرية والطبيعية للبلدان النامية المستعمَرة، من خلال قروض عالية الأسعار؛ ومن ثم إجبار البلدان المستثمرة على التوافق مع القضايا الاستراتيجية والعسكرية الرئيسية [(44)].

ولقد اعتبرت بكين أن أولمبياد بكين 2008 يعكس المكانة التاريخية للصين باعتبارها حضارة عظيمة [(45)]، وزادت الاستثمارات الخارجية والسياحة الصينية من رؤية بكين العالمية، إذ يسعى القادة الصينيون إلى الحفاظ على السلام والاستقرار، مع توسيع الروابط السياسية والاقتصادية

وتجنب الحرب مع أمريكا، وقد وسعت هذه الاستراتيجية نفوذ الصين ومصالحها على الصعيد العالمي، وأرادت بكين أيضًا توسيع دائرة نفوذ قوتها الناعمة من خلال إنشاء "معاهد كونفوشيوس" في الجامعات الأمريكية لتعليم لغة الماندرين Mandarin مستخدمةً أساليب نشر الدعاية Propaganda، وهي ما يعتقد بعض العلماء الأمريكيين بوجوب إغلاقها، كما تسعى الصين لجذب الطلاب المتفوقين إليها، حتى في الوقت الذي يُشتبه في قيام الطلاب الصينيين بالخارج في أستراليا وأماكن أخرى بالتجسس لصالح بكين [46].

تستخدم الصين جائحة كوفيد-19 لبناء علامتها التجارية Branding للدعم الخيري، مع استغلال مكانتها كأكبر منتج في العالم للأدوية والمكونات الصيدلانية النشطة والتكنولوجيا الصحية مع إعطاء الأولوية لتوزيع الإمدادات الطبية ومعدات الوقاية الشخصية الطبية إلى شركائها في مبادرة الحزام والطريق؛ لتعميق روابطها التجارية معهم، واستخدمت الصين حجم القوة المالية للبنوك المملوكة للدولة، والدعم السياسي من الحزب الشيوعي الصيني لتطوير شركات ذات قدرة عالية على استعداد لبناء بنية تحتية صلبة ورقمية حول العالم تحت رعاية مبادرة الحزام والطريق، واستفادت الصين أيضًا من الفراغ الذي أوجدته الولايات المتحدة من خلال عدم القدرة على إيجاد بدائل تنافسية في مجال التقنيات الحيوية، مثل شبكات الجيل الخامس (G5) الخلوية والسكك الحديدية عالية السرعة، ويُتوقع أن تستمر الصين في استخدام ممارسات الإقراض والتعاقد الغامضة لتعزيز تواجدها في دول مبادرة الحزام والطريق؛ ما لم تعزز الولايات المتحدة استجابتها للمبادرة .[47]

3- الآليات الاستراتيجية

لقد جاء إعلان الصين في ديسمبر 2009 عزمها إقامة قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية ليشكل تهديدا للقوى الغربية، وكانت قد أرسلت عدة مدمرات حربية إلى الخليج في أكبر وجود بحري صيني في المنطقة، وقد أتى هذا الإعلان في سياق جهد لتطوير القوة البحرية الصينية بما يمكّنها لأول مرة في تاريخها من نشر أسطولها في

المحيطات البعيدة بشكل يمكن معه حماية خطوط النفط المستورد من أفريقيا ومنطقة الخليج العربي.[48]

ويبقى التساءل الأبرز في هذا الصدد هو: هل تنوي الصين تنامي القوة العسكرية لأغراض عدوانية مثل الاستيلاء على تايوان أو إخضاع جيرانها مثل اليابان وفيتنام؟ بلاشك، تعد الصين أهم تحد للهيمنة الأمريكية، ففي عام 2016، تنبأ ستيفن ك.بانون، مستشار ترامب الشعبوي، بـ "حرب في بحر الصين الجنوبي في غضون خمس إلى عشر سنوات"، وأقامت الصين مطالبات إقليمية غير قانونية على الجزر والشعاب المرجانية في بحر الصين الجنوبي وعسكرة بعضًا منها، وأرسلت سفنًا حربية إلى الأراضي اليابانية بالقرب من جزر سينكاكو، واصطدمت بقوارب الصيد بالمياه الإقليمية للدول الأخرى، واحتلت الأراضي الهندية في جبال الهيمالايا، وأرسلت حاملة طائرات عبر مضيق تايوان، إلى جانب نفوذها في الدول المجاورة، ومطالباتها في بحر الصين الجنوبي وبحر اليابان، ونشرها للأسلحة الحديثة[(49)].

أنجزت الصين تحديثها العسكري الخاص بها بداية من التسعينيات جزئيًا عن طريق التجسس على التقنيات العسكرية للآخرين، مما مكنها من تجنب البحث والتطوير المكلف، ونجحت بكين في إطلاق طائرة شبح بدون طيار في عام 2013، علاوة على ذلك، لدى الصين أعداد كبيرة من الطائرات العسكرية المتقدمة، وصواريخ باليستية عابرة للقارات ومتوسطة المدى بقدرات تكنولوجية متعددة الأغراض ولها قدرة مضادة للأقمار الصناعية، كما نمت القدرة البحرية الصينية بسرعة بعد أن حولت بكين تركيزها من التهديدات البرية إلى المطالبات الكاسحة بالسيادة على جميع جزر بحر الصين الجنوبي تقريبًا، والشعاب المرجانية، والجزر المرجانية والمياه المجاورة. سعت بكين إلى الوصول إلى المحيط الهادئ وكانت تنتهج سياسة "منع الوصول / إنكار المنطقة" anti-access/area-denial، وتهدف قوتها البحرية المتنامية إلى تجاوز ما أطلقت عليه بكين اسم "سلسلة الجزر الأولى" first island chain في أمريكا والتي تضمنت الجزر اليابانية الرئيسية، وجزر ريوكيو، وتايوان، والفلبين، ومع ذلك، سعت بكين إلى

تجنب المواجهة العسكرية المباشرة مع أمريكا، مفضلةً استخدام القدرات الاقتصادية لبسط نفوذها [50].

تنتهج الصين بشكل متسارع قدرات عسكرية لجعل غرب المحيط الهادئ منطقة محظورة على حاملات الطائرات الأمريكية ولردع وهزيمة التدخل العسكري الأمريكي الذي يدافع عن المصالح الأمريكية في شرق آسيا، ووفقًا لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)؛ إذا لم تتمكن البحرية الأمريكية من العمل بأمان في غرب المحيط الهادئ ، فقد يفقد حلفاء الولايات المتحدة وأصدقاؤها الثقة في قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عنهم ومصالحهم ضد العدوان الصيني في مناطق مثل بحر الصين الجنوبي، ومثل هذا الافتقار إلى الثقة في الولايات المتحدة سيجعل جيران الصين عرضة للتهديدات والإغراءات الصينية المصممة لإقناعهم بإنهاء العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، ومن شأن عدم قدرة البحرية الأمريكية على العمل في آسيا أن يمنح البحرية الصينية حرية التحكم في الأمن البحري بين المحيطين الهندي والهادئ، وتنظيم التدفقات التجارية بشكل قسري، وفرض أي تغييرات مرغوبة في القواعد [51].

أعلن "شي" في أبريل 2018، أن "مهمة بناء قوة بحرية قوية لم تكن أبدًا ملحة كما هي اليوم"، وأخبر وزير الدفاع "ماتيس" في يونيو أن الصين لن تتخلى عن "شبر واحد" من الأراضي التي تطالب بها في بحر الصين الجنوبي أو بحر اليابان، وتنبأ البنتاغون بأن أسطول الغواصات الصيني سينمو بشكل كبير، على الرغم من أنه كان من المعتقد على نطاق واسع أن تكنولوجيا الغواصات الصينية متأخرة كثيرًا عن أمريكا، وفي عام 1947، نشرت وزارة الداخلية الصينية خريطة على شكل حرف U لبحر الصين الجنوبي، مما يعكس مزيجًا من المطالبات القانونية التاريخية والحديثة، وتحدث الرئيس هو جينتاو في عام 2004 عن "معضلة ملقا" في الصين لأن معظم نفط البلاد يمر عبر مضيق ملقا ثم بحر الصين الجنوبي، وفي عام 2009، بعثت الصين برسالة دبلوماسية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، مؤكدة من جديد مزاعمها والتي تشمل بحر الصين الجنوبي وتايوان في إصدار 2014 [52].

وعلى الرغم من وجود اشتباكات طفيفة متكررة بين المطالبين المتنافسين في بحر الصين الجنوبي، تصاعدت التوترات في عام 2014 عندما بدأت الصين عمليات حفر متنقلة بالقرب من جزر باراسيل، وأدى ذلك إلى مواجهة مع فيتنام، واصطدام السفن المتنافسة، وغرق قارب صيد فيتنامي، وأعمال شغب في فيتنام، وإجلاء المواطنين الصينيين من فيتنام؛ وبعد ذلك، نفذت الصين مشروع بناء الجزيرةا من أجل المطالبة بالمياه الإقليمية ومواردها الطبيعية داخل المناطق الاقتصادية الخالصة المحيطة؛ ورداً على ذلك، فرضت واشنطن عقوبات اقتصادية على الشركات التي ساعدت الصين في بناء الجزر، وطعنت الفلبين في ادعاءات الصين في عام 2013 في محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، وقضت المحكمة بأن هذه الخريطة في حد ذاتها تشكل "نداء" وقررت لصالح الفلبين، على الرغم من أن قرارها غير قابل للتنفيذ [53].

كما قامت الصين بتحصين العديد من هذه الجزر بحاملات الطائرات وصواريخ كروز المضادة للسفن وصواريخ أرض جو؛ ووفقًا للأدميرال "فيليب ديفيدسون"، قائد القوات البحرية الأمريكية في المحيط الهادئ، "أصبحت الصين قادرة الآن على السيطرة على بحر الصين الجنوبي في جميع السيناريوهات باستثناء الحرب مع الولايات المتحدة" و"يمكنها بسهولة أن تطغى على الآسيويين الآخرين الذين استولوا على الجزر". ومع ذلك، استمرت أمريكا وحلفاؤها في معارضة مزاعم الصين، وأجرت تدريبات بحرية وعمليات ملاحية بحرية لتأكيد حقوقهم؛ ووفقًا للمحلل الصيني مايكل بيلسبري Michael Pillsbury، فإن الصينيين "يفسرون تدريبات حرية الملاحة هذه، حتى عندما تكون ممرًا بريئًا، على أنها شيء آخر كاستفزازات، أو محاولات للهيمنة للحفاظ على قوتها" [54].

المبحث الثالث

مواقف بعض القوى الدولية والإقليمية تجاه الصين كقوة صاعدة

أ) الولايات المتحدة الأمريكية

عقب انهاء مرحلة الحرب الباردة تغيرت العلاقة بين واشنطن وبكين من حيث علاقات القوة والمصالح الاستراتيجية، فلقد تبدلت نظرة الولايات المتحدة للصين من اعتبارها العدو التابع للمعسكر السوفيتي، إلى وصفها منافس لها على الصعيد الإقليمي والدولي.[55]غير أن تزامن انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع نهوض الصين، أعاد طرح الرؤية الأمريكية القائلة إن الصين تمثل تحديًا وعدًوا محتملا، خاصة في ظل ظهور نظرية صراع الحضارات، وتنظر الولايات المتحدة إلي الصين علي أنها قوة صاعدة لها دورها الإقليمي والعالمي، بما يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، ولذلك، يظل الصعود الاقتصادي للصين مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية التي تتصدر النسق الدولي كقوة عظمى منذ ثلاثة عقود، وفي هذا الصدد، تعد مبادرة الحزام والطريق Belt and Road initiative تعبيرًا عن القوة الاقتصادية المتنامية للصين الساعية إلى التأثير في عدد من المجالات الأخرى؛ وهو ما يدعو للحديث عن العلاقات الصينية الأمريكية وعن علاقة المبادرة وتأثيرها لحد الحديث عن امكانية اندلاع الحرب الباردة الجديدة بين الولايات المتحدة والصين.[56]

وفي هذا الشأن يمكننا القول أن كلا من مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) واستراتيجية أمريكا الهندية والمحيط الهادئ Indo-Pacific Strategy – IPS هما انعكاسًا للتنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والصين على المستوى الإقليمي، وبلا شك، ستتأثر منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل كبير بمبادرة الحزام والطريق إذا نُفذت بشكل صحيح، ويسلط العنصر البحري في المبادرة الضوء أيضًا على رغبة الصين في تعميق العلاقات مع آسيا البحرية. وعلى الرغم من إدعاء الصين أن مسعى مبادرة الحزام والطريق موجه نحو التنمية، فإن الولايات المتحدة، من بين لاعبين إقليميين آخرين، حذرة من أن النظام الإقليمي المتمركز حول

الصين قد ينبع من المشروع، ويوجد نقاشات جادة في دوائر السياسة الأمريكية حول كيفية صياغة استراتيجيات تنافسية في مواجهة مبادرة الحزام والطريق، إذ ينظر الاستراتيجيون الأمريكيون إلى استخدام الصين لمبادرة الحزام والطريق كوسيلة لشن هجوم جيو–اقتصادي، وكذلك لتوسيع نفوذها الأمني والسياسي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبالتالي كتهديد للنظام الإقليمي الذي تقوده الولايات المتحدة [57].

وارتباطًا بما سبق؛ تدرك المراكز البحثية الأمريكية القريبة من دوائر صنع القرار الأمريكي أهمية أن تسعى الولايات المتحدة جنبًا إلى جنب مع القوى البحرية الأخرى إلى إقناع الصين بأن مصالحها كقوة بحرية سريعة النمو مع مصالحها الاقتصادية والعسكرية الممتدة حول العالم تكمن في دعم الحقوق والحريات البحرية بدلاً من تقويضها، وأن تضع في اعتبارها أن حرية عمليات الملاحة FONOPS Freedom of Navigation Operations ضرورية للغاية؛ لكي تدرك الصين أن جهودها لوضع قواعد مختلفة لبحر الصين الجنوبي لن تؤتي ثمارها، كما ينبغي للولايات المتحدة أن تستمر الولايات المتحدة في إجراء مناورات ثنائية ومتعددة الأطراف في المنطقة مع الحلفاء والشركاء، وهو ما يعد ضمن الأمور الهامة حيث تسعى بكين إلى استبعاد مشاركة "دول من خارج المنطقة" وتحديدًا عدم إجراء مناورات عسكرية مشتركة معها على أساس أن ليس لديها مصالح مشروعة في بحر الصين الجنوبي [58].

وعلى وجه الخصوص، تعمل واشنطن على تعزيز علاقات أفضل مع الفلبين، كحليف مهم في جنوب شرق آسيا، فعقب دعوة وزير الدفاع الوطني الفلبيني ديلفين لورينزانا لإجراء مراجعة لمعاهدة الدفاع المتبادل بين الولايات المتحدة والفلبين لعام 1951، أوضحت واشنطن أن الإشارة إلى "المحيط الهادئ" في المعاهدة تشمل بحر الصين الجنوبي، وقد مهدت هذه الخطوة الطريق لإحراز تقدم أكبر بموجب اتفاقية التعاون الدفاعي المعزز لعام 2014، والتي تسمح للجيش الأمريكي ببناء منشآت، ووضع أصول دفاعية مسبقًا، ونشر القوات في خمس قواعد عسكرية فلبينية؛ إدراكًا من الولايات المتحدة أهمية أن تواصل العمل بمفردها ومع الآخرين (بما في ذلك أستراليا واليابان والهند) لتعزيز القدرة الإقليمية، لا سيما في المجال البحري، إذ ستعمل

زيادة القدرة على مراقبة المنطقة الاقتصادية الخالصة ودورياتها الدول الساحلية على تسليط الضوء على السلوك الصيني غير القانوني والقسري، من خلال تقوية علاقاتها مع حلفائها وشركائها الإقليميين [59].

ويمكننا القول أن هناك ثمة إجماع على أن الصين تمثل أكبر تحد للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، كما أن ثمة اتفاق على أن الولايات المتحدة والصين ستكونان أكبر قوتين اقتصاديًا وعسكريًا في القرن الحادي والعشرين وأن طبيعة العلاقات بينهما سوف تحدد بنية هذا النسق وطبيعة التفاعلات داخله.

ب) اليابان

يُنظر لردود فعل طوكيو على مبادرة الحزام والطريق في سياق أكبر هو التنافس الصيني– الياباني على النفوذ في المنطقة، وهو تنافس شمل استخدام طوكيو للمساعدات الإنمائية الرسمية منذ عام 2008 لجلب دول مثل الهند وفيتنام والفلبين إلى محاذاة أوثق من أجل تقييد الصين، وجهود طوكيو لإضعاف النفوذ الصيني في ميانمار، وتفاقم مبادرة الحزام والطريق من هذا التنافس من خلال تهديد النفوذ الاقتصادي الإقليمي لليابان، خاصة في آسيا الوسطى، ويمكن لليابان أن تستجيب لمبادرة الحزام والطريق بعدة طرق، فدبلوماسياً، اعتمد رئيس الوزراء شينزو آبي على "الهجوم الدبلوماسي" في مناطق تتراوح من دول جزر جنوب المحيط الهادئ إلى الفلبين ومنغوليا وتركمانستان، كجزء من حملة لموازنة مبادرة الحزام والطريق، وتشمل المعارضة الدبلوماسية أيضًا التدخل في صراعات بحر الصين الجنوبي وتصوير الصين على أنها تهديد لحرية الملاحة، ومن الناحية الاقتصادية، استجابت طوكيو للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية بخطة خاصة بها لتوفير 110 مليار دولار من التمويل الإضافي لتطوير البنية التحتية الآسيوية واستخدمت عطاءات تنافسية لمواجهة مقترحات تطوير البنية التحتية الصينية في جنوب وجنوب شرق آسيا، وفي المجال الأمني، عززت اليابان التعاون الأمني البحري مع الفلبين وغيرها من الدول في بحر الصين الجنوبي من أجل إعاقة طريق الحرير البحري .[60]

ج) الهند

تعد نيودلهي "حذرة" بشأن مبادرة الحزام والطريق، فالتنافس الصيني– الهندي هي مشكلة أخرى، إذ يعترف "هو جين تاو" بأن جزءً من المشكلة هو أن بكين لم توضح المحتويات المحددة لطريق الحرير البحري، الذي يعبر المحيط الهندي، وهذا الغموض أدى إلى "إثارة الشكوك"، كما أن تطوير الموانئ الممولة من الصين في باكستان وسريلانكا وميانمار وبنغلاديش، جنبًا إلى جنب مع المفاوضات بين الصين ونيبال بشأن بناء الطرق السريعة في جبال الهيمالايا يهدد الدور الرائد للهند في المنطقة، وقد أثار الكثير من الشكوك في نيودلهي. مصدر آخر للتوتر، كما أن الممر الاقتصادي من المتوقع أن يعبر الأراضي المتنازع عليها في كشمير[61].

ومن الجدير بالذكر، وجود مجموعة من السياسات والممارسات الهندية كرد فعل على مبادرة الحزام والطريق، تشمل دعوة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي لسياسة "الاتجاه شرقًا" الحازمة، والتدخل المزعوم في الانتخابات السريلانكية في يناير 2015 والتي أسفرت عن هزيمة مرشح مؤيد للصين، والجهود المبذولة لمنع مشروع تطوير الموانئ الصينية بقيمة 1.5 مليار دولار في كولومبو (سريلانكا)؛ والتشجيع على رفض الاحتضان الكامل للممر الاقتصادي بين الصين ونيبال والهند؛ ويتوقع أن تستمر نيودلهي في التدخل في مشاركة دول جنوب آسيا الأخرى في مبادرة الحزام والطريق، وتقويض الاتفاقات الاقتصادية الصينية، فضلا عن غياب رئيس الوزراء مودي عن منتدى الحزام والطريق في مايو 2017 إلى زيادة مخاوف الصين من دوافع نيودلهي [62].

د) روسيا:

في روسيا، غالبًا ما تُعتبر آسيا الوسطى "الفناء الخلفي" لروسيا، والتي قد لا تبدو مواتية لمثل هذه المبادرات[63]، وكان يُنظر إلى مشروع طريق الحرير في البداية على أنه منافس للاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EEU)، ومع ذلك، أعربت روسيا رسميًا عن دعمها للمشروع وتهدف إلى العمل مع الصين بشأن مقترحات ملموسة [64].إذ تعد الشراكة الصينية الروسية أساسية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الصينية الأساسية، مثل مبادرة الحزام والطريق، وفي هذا الصدد، أثبتت الاتفاقية الموقعة بين الحزام الاقتصادي لطريق الحرير (SREB) والاتحاد

الاقتصادي الأوراسي (EAEU) المؤسس من قبل الرئيس الروسي "بوتين" عام 2015 أنه إجراء لا غنى عنه لبناء الثقة؛ مما يساعد على تحييد المخاوف الروسية من النزوح الاستراتيجي من قبل الصين [65].

هـ) الاتحاد الأوروبي

اختار الاتحاد الأوروبي التعامل جيوسياسيًا من خلال موازنة العلاقات مع الصين ضد القوة العالمية للولايات المتحدة، إذا ما أخذنا في الاعتبار حرص الاتحاد الأوروبي على الانضمام إلى رؤية بكين حول التأكيد على نسق دولي "متعدد الأقطاب"، كما هو الحال في جميع البيانات الرسمية بين الاتحاد الأوروبي والصين[66].

و) الدول المشاطئة لبحر الصين الجنوبي:

تعد **فيتنام** أحد أهم دول جنوب شرق آسيا المطالبة بأحقيتها في بحر الصين الجنوبي، وهي أكثرهم تواجدًا على خط الصفوف الأمامية المواجهة في صد التعديات الصينية، لكن ردودها بعيدة كل البعد عن الحلول العسكرية على عكس المعركة العصيبة التي خاضتها القوات البحرية لفيتنام الجنوبية ضد القوات البحرية الصينية في عام 1974 للسيطرة على جزر باراسيل [67].

وقد ألغت هانوي مشروع تنقيب عن النفط مع شركة ريبسول Repsol الإسبانية بعد تحذير صيني من عمل عسكري في يوليو 2017، ويُرجح أن ذلك كان مدفوعًا بمخاوف من أن واشنطن لم تساندها فيتنام، كما ألغت مشروعًا آخر مع الشركة نفسها بعد تحذير مماثل في مارس 2018؛ ومع ذلك، أظهرت هانوي دهاءً في منح تراخيص كتل النفط لشركة روسنفت Rosneft الروسية، ورغم معارضة بكين في مايو 2018، فإن مشروع الحفر في هذه الكتل بتعاونها مع Rosneft يمضي قدمًا حاليًا، كما يُلاحظ؛ إن الصين "ليست في حالة مزاجية لاستعداء روسيا في بحر الصين الجنوبي، ولا تزال تخيم الشكوك حول المصير المتوقع لمشروع Blue Whale لتحويل الغاز إلى طاقة gas–to–power قبالة وسط فيتنام مع مع شركة ExxonMobil الأمريكية، وهو ما رجح بأن ExxonMobil سوف تتخلى عن حصتها البالغة

63.75٪ من المشروع تحت ضغط من الصين، وإذا انسحبت ExxonMobil بالفعل، فقد تكون هناك أسباب أخرى، بما في ذلك سحب الاستثمارات لتبسيط محفظتها؛ سيكون من الصعب تحديد مدى الضغط الصيني، إن وجد. ومع ذلك، فإذا كانت بكين تضغط بالفعل على ExxonMobil، فلن تكون هذه هي المرة الأولى: في سبتمبر 2007، أجبرت الصين ثلاث شركات طاقة أميركية: Chevron و ExxonMobil و ConocoPhillips على تعليق اتفاقيات مشاركة الانتاج مع PetroVietnam في بحر الصين الجنوبي، وفي أواخر أكتوبر 2019، أرسلت فيتنام خفر السواحل لتسجيل اعتراضاتها على نشاط المسح الصيني في المنطقة الاقتصادية الخالصة لفيتنام، ورغم تحدث تقارير عن إرسال سفن بحرية، لكن الفيتناميين استبعدوا أن هذا الأمر تصعيدي للغاية [68].

وفي هذا السياق، أصدرت وزارة الخارجية الفيتنامية عدة بيانات قوية احتجاجًا على عمليات المسح الصينية، لكن في نهاية المطاف، إن خيارات فيتنام محدودة في الرد على جارتها القوية، وقد أثار وزير الخارجية الفيتنامي "فام بنه مينه" في الجمعية العامة للأمم المتحدة في نهاية سبتمبر 2019 مخاوف بشأن التطورات المعقدة الأخيرة في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك الحوادث الخطيرة التي انتهكت سيادة فيتنام، دون ذكر الصين صراحة [69].

لجأت **الفلبين** إلى قانون البحار لحل النزاع بالطرق القانونية؛ واتخذت خطوة عملية التحكيم، فقد رفعت قضية في يناير 2013 بشأن أنشطة الصين التوسعية في بحر الصين الجنوبي، وتم الاستماع إلى القضية من قبل هيئة التحكيم المشكلة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحارUNCLOS، والتي أصدرت في يوليو 2016 حكمًا لصالح أحقية الفلبين في الجزر، وهو ما يعد بمثابة انتصارًا كبيرًا لها؛ لإنه حَكَم ضد الإدعاءات الصينية [70].

وبشكل عام، لا توجد أوراق كثيرة في يد دول منطقة جنوب شرق آسيا، ولكن يُمكن توقع سلوكها فيما يلي:

أ– قد تلجأ بعض دول المنطقة إلى محاكاة الحالة الفلبينية؛ من أجل الحصول على أحكام مماثلة بهدف إضعاف الموقف الصيني في الصراع.

ب– ستستمر دول المنطقة في تعميق ارتباطاتها وعلاقاتها العسكرية والدفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية لموازنة الصعود الصيني؛ لكن الاستمرار في هذه السياسة سيعتمد على مدى نجاح كل من الصين والولايات المتحدة في التأثير على دول المنطقة، إذ ستعتمد الولايات المتحدة على رواية أن الصين تمثل تهديدًا للاستقرار وحرية الملاحة، ومن ناحية أخرى؛ كلما نجحت الصين في إقناع دول المنطقة بأن التدخل الأمريكي في الصراع يؤدي إلى تعميق حالة الاستقطاب وزيادة فرص عدم الاستقرار؛ اتجهت دول المنطقة إلى الابتعاد عن الولايات المتحدة (71).

المبحث الرابع

الفرص والتحديات والمآلات المستقبلية للصين كقوة صاعدة في القرن الحادي والعشرين

أ) الفرص أمام الصعود الصيني في النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين

- **تقويض نظرية التهديد الصيني:** أثارت مبادرة الحزام والطريق بعض المخاوف لدى جماعة الدول، والدول الغربية على وجه الخصوص، ويدرك علماء صينيون أن الدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه الصين عالميًا يجب أن يأخذ في الاعتبار وجود المنظمات التنموية الموجودة بالفعل، مثل وكالات التنمية التي تقدم المساعدات والمعونات للدول أو وكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن تنفيذ أجندة التنمية لعام 2030، فيمكن أن يكون ربط مبادرة الحزام والطريق الصينية بجدول أعمال هذه المنظمات وبخطة التنمية للأمم المتحدة لعام 2030 وسيلة لزيادة الثقة في المبادرة تساعد على تبديد الشكوك ولممارسة تأثير دولي أكبر، حيث تمثل مبادرة الحزام والطريق محاولة من الصين لاستكشاف نموذج جديد للتعاون الدولي من أجل التنمية والحوكمة العالمية [72]، وأن تركيز مبادرة

الحزام والطريق على تطوير البنية التحتية والشراكات العالمية، وهما أولويتان مدرجتان أيضًا في خطة التنمية لعام 2030 [73].

وبغض النظر عن حقيقة تعديل الصين للمبادرة، فإنها ستستمر في إحداث تداعيات مهمة على الولايات المتحدة، وعلى رأسها تسهيل دخول الشركات الصينية إلى الأسواق في العديد من البلدان وخفض تكاليف العمل مع تلك الشركات الصينية، وبدعم من البنوك المملوكة للدولة، يمكن للشركات الصينية – وكثير منها مملوكة للدولة أيضًا– أن تتحدى الشركات الأمريكية في بلدان مبادرة الحزام والطريق، وأن تحل صادراتها محل الصادرات الأمريكية، خاصةً وأن معظم البلدان النامية لديها احتياجات كبيرة للبنية التحتية للاتصالات ومراكز البيانات، والتي أصبحت أكثر إلحاحًا بسبب جائحة كوفيد 19 والتحول إلى العمل عن بعد، وتسمح المبادرة للصين بتلبية هذه الاحتياجات لتصدير تقنياتها بتكلفة أرخص وبطريقة أكثر تنسيقًا من الولايات المتحدة أو حلفائها، من خلال بناء شبكات رقمية من الجيل التالي في جميع أنحاء العالم، ويمكن للصين الوصول إلى كميات هائلة من البيانات، والتي يمكن أن تساعدها في بناء تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي يمكن أن تستغلها للحصول على بيانات حساسة من دول أخرى وإعادة تسللها إلى الصين، ويمكن للصين السيطرة على، وهو تطور يمكن أن يغلق العديد من الأسواق في البلدان النامية أمام الشركات غير الصينية، وتزيد المبادرة من فرص نجاح الصين في وضع معايير تقنية تحكم عمليات الاتصالات بالعديد من الدول [74].

- **دعم الصين للأسيان:** تدعم الصين بشدة عملية التكامل الإقليمي داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) (ASEAN)، إذ تعمل منطقة التجارة الحرة بين الآسيان والصين كمحرك رئيسي للتجارة الثنائية والاعتماد المتبادل بين الجانبين، ومع ذلك، تظل اليابان والولايات المتحدة المصدران الرئيسيان للاستثمار الأجنبي المباشر، وتتمتعان بعلاقات أكثر استقرارًا وثباتًا مع دول جنوب شرق آسيا، كما إن تأكيد الصين المتزايد فيما يتعلق بمطالبها الإقليمية ومبادرتها لـ "طريق الحرير البحري الجديد" يميل إلى جعل الدول الأخرى تتشكك في نوايا بكين في المنطقة [75] .

- **دعم الصين لدول العالم الثالث**

ولقد حققت الصين سياستها الخارجية متعددة الأطراف نجاحًا ملحوظًا، ليس في تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى في النسق الدولي فحسب بل أيضًا في علاقاتها مع الدول النامية، وتلعب الصين في الوقت الحاضر دورًا مزدوجًا، فهي قوة لموازنة الولايات المتحدة الأمريكية وفي نفس الوقت لها موطيء قدم في دول العالم الثالث.[76]

وبناء عليه، تركز بكين في استراتيجيتها على العالم النامي الناشئ والقوى الصاعدة؛ محاولةً توسيع تأثيرها وزيادة تواجدها في آسيا الوسطى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا، كما تحاول تطوير تعاونها مع الدول الكبرى الناشئة الأخرى مثل الهند والمكسيك وجنوب إفريقيا وروسيا، ويشمل ذلك مجموعة من المبادرات الجديدة، أبرزها: "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، الذي يهدف إلى إنشاء ممر نقل من المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق، و"طريق الحرير البحري" من الصين إلى الهند وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى إنشاء "البنك الآسيوي للبنية التحتية" (AIIB)، والذي يُنظر إليه على أنه بمثابة "البنك الدولي لآسيا"، و"بنك التنمية الجديد" (NDB) التابع لمجموعة البريكس والذي بدوره يمكنه أن ينظر إليه على أنه ينافس صندوق النقد الدولي (IMF)[(77)].

ب) <u>التحديات التي تواجه الصين كقوة صاعدة في النسق الدولي في القرن الحادي والعشرين:</u>

- **<u>تحدي المشكلة التايوانية</u>:**

رغم إصرار القادة الصينيون على أن صعودهم سلمي، تظل تايوان قضية خلافية، فمنذ سبعينيات القرن الماضي، وافقت واشنطن على أنه "لا توجد سوى صين واحدة وأن تايوان جزء من الصين"، وأن "حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الصين؛ تايوان هي مقاطعة صينية؛ تحرير تايوان شأن داخلي للصين ولا يحق لأي دولة أخرى التدخل فيه. ويجب سحب جميع القوات والمنشآت العسكرية الأمريكية من تايوان. تعارض الحكومة الصينية بشدة أي أنشطة تهدف إلى إقامة "صين واحدة وتايوان واحدة". كما وعدت بكين بعدم

السعي إلى الهيمنة الإقليمية. ومع ذلك، ضمنت أمريكا الاستقلال الفعلي لتايوان ووعدت بالدفاع عن تايوان إذا استخدمت الصين القوة [78].

وينص قانون العلاقات مع تايوان – Taiwan Relations Act على:

- الحفاظ على العلاقات التجارية والثقافية وغيرها من العلاقات الودية الشاملة والوثيقة بين شعب الولايات المتحدة وشعب تايوان، وكذلك شعب الصين وجميع الشعوب الأخرى في منطقة غرب المحيط الهادئ

- أن قرار الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية يعتمد على تقرير مستقبل تايوان بالوسائل السلمية، وأن أي جهد لتقرير مستقبل تايوان بطرق أخرى غير الوسائل السلمية، بما في ذلك المقاطعة أو الحظر، من شأنه تهديد السلام والأمن في منطقة غرب المحيط الهادئ وإثارة قلق الولايات المتحدة بشدة.

- تزويد الولايات المتحدة لتايوان بأسلحة ذات طابع دفاعي؛ والحفاظ على قدرة الولايات المتحدة على مقاومة أي لجوء إلى القوة أو غيرها من أشكال الإكراه التي من شأنها أن تعرض للخطر الأمن أو النظام الاجتماعي أو الاقتصادي للشعب في تايوان.[79]

في أوائل عام 2019، تحدث الرئيس الصيني– شي–عن رغبته في إعادة التوحيد، حيث قدم إطارًا لدولة واحدة ونظامين، مثل ذلك الذي حدد علاقة هونج كونج مع بكين؛ وسرعان ما رفض قادة تايوان ذلك، مشيرين إلى أن بكين انتهكت إطار هونج كونج وفرضت قوانين أمنية صارمة، مما قلل من الديمقراطية والحكم الذاتي هناك، وفي عهد "شي"، تابعت الصين أيضًا الإبادة الجماعية الجينية والنفسية لمسلمي الأويغور في معسكرات الاعتقال. كما هددت الصين مرارًا وتكرارًا بالحرب إذا أعلنت تايوان استقلالها الرسمي وأرسلت العديد من الطائرات العسكرية عبر مضيق تايوان في سبتمبر 2020 بعد أن بدا أن أمريكا ستبيع تايوان أسلحة متطورة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار والصواريخ التي يمكن أن تصل إلى أهداف في معظم أنحاء

الصين، وبعد ذلك، زادت الصين من اختبارات الصواريخ وأرسلت الطائرات بالقرب من تايوان، وزادت دعايتها الدعائية إلى حرب محتملة مع الصين وأمريكا[80].

- **تحديات أيديولوجية**

إن التحدي الأساسي الذي تواجهه القيادة السياسية الصينية أمام رغبتها في أن تصبح قوة عظمى في القرن الحادي والعشرين لا يتعلق بالاقتصاد ولا بالقوة العسكرية، ولكن يكمن في عدم وجود أيديولوجية يتم تصديرها إلى العالم أو على الأقل لشركائها الاقتصاديين والاستراتيجيين، فعلى الرغم من أن الكونفوشيوسية تقع في قلب الثقافة الصينية، إلا أنها لا تملك معايير سياسية محددة يمكن تبنيها لتطوير نظام سياسي. وقد لاحظ "هنتنجتون" أن التراث الكونفوشيوسي، بتركيزه على السلطة والنظام والتسلسل الهرمي وسيادة مفهوم الجماعة على الفرد، يخلق عقبات أمام التحول الديمقراطي، ومع ذلك، هناك بعض المبادئ الأساسية الراسخة في النظرية السياسية أحدها هو أن السلطوية Authoritarianism، في أشكالها المباشرة أو غير المباشرة، لا يمكن معاملته على أنه أيديولوجية سياسية مشروعة، ففي حالة الصين، هناك غياب لبدائل مفاهيمية كأفكار الإجماع وفقا لجون لوك Locke's consent، والسيادة الشعبية وفقا روسو Rousseau's Popular Sovereignty، والحرية الفردية وفقا لجون ستوارت ميل Mill's individual liberty.[81]

- **تحديات سياسية:**

سعت الولايات المتحدة لإضفاء الشرعية على نموذجها الاقتصادي من خلال إدخال نظام سياسي متماسك قائمًا على مبادئ الديمقراطية الليبرالية. من ناحية أخرى، تستخدم الصين قوتها الاقتصادية للحصول على الشرعية لنموذجها السياسي، ولكن يمكن أن يؤدي هذا إلى نتائج عكسية على المدى الطويل بسبب ثلاثة أسباب هي: ميل الناس عمومًا إلى المطالبة بالحقوق والحريات بعد تحقيق بعض النمو المادي، وعدم تكيف النظام الصيني سياسيًا مع التنوع الثقافي/الأيديولوجي. فضلاً عن نقص الشفافية والمعلومات، فنظريًا، يضمن الدستور الصيني الحرية لمواطنيه. ومع ذلك، يحظر قانون الأمن السيبراني استخدام الإنترنت لتعريض السيادة

للخطر، وقلب النظام الاشتراكي، والتحريض على الانفصالية، وكسر الوحدة الوطنية، والدعوة إلى الإرهاب أو التطرف، والدعوة إلى الكراهية العرقية والتمييز العرقي، إنشاء أو نشر معلومات كاذبة لتعطيل النظام الاقتصادي أو الاجتماعي؛ وبموجب هذا القانون، يتم استهداف الأصوات المعارضة وغالبًا ما يتم تحويلهم إلى سجناء سياسيين بسبب الخلاف مع المسؤولين في السلطة.

وعلاوة على ذلك، فإن للصين نهجًا فريدًا، يتناقض مع نهج الولايات المتحدة، يتمثل في أنها تعزز التعاون الاقتصادي بين الدول، وأن نمو أحد الأطراف يؤتي ثماره تلقائيًا للطرف الآخر، وبعبارة أخرى، أدخلت الصين حالة فريدة من نوعها من رأسمالية الدولة يحقق مكتسبات اقتصادية مفيدة للطرفين معًا. ومع ذلك، من غير المرجح أن يظل النموذج الصيني محافظًا على نفسه من الضغط الدولي، وانتقاد المجتمع المدني العالمي، وحركات الحقوق المدنية الإقليمية، ولا يروق للمستثمرين أو الشركات متعددة الجنسيات للعمل في النظام الصيني الذي يفتقر إلى الشفافية.[82]

- **تحديات ثقافية:**

تعد الثقافة كيان معقد، ويرجع هذا التعقيد إلى كون الثقافة ليست ثابتة وتتغير بدرجات ونطاقات متفاوتة؛ كاختلاف الثقافة الوطنية في المناطق النائية عن الحضرية؛ لذلك لا يمكن أن تكون هناك ثقافة صينية موحدة يمكن التعامل معها ككيان واحد، ولكن هناك سياق اجتماعي واسع تعمل وتتطور فيه الثقافات الفرعية المختلفة يتأثر في الغالب بفلسفة كونفوشيوس. ومن ناحية أخرى، أثرت العولمة التي تقودها الولايات المتحدة على مختلف الثقافات، ومع ذلك، فإن المجتمعات المغلقة مثل روسيا والصين في وضع يمكنها من مقاومة التغيير ومعارضة أي محاولة لتغيير أنظمتها الاجتماعية، وفي ذات السياق، تعمل الصين على تحسين موارد قوتها الناعمة؛ ولذلك، أنشئت جامعات ومختبرات دولية وبعض برامج التبادل للسماح للأجانب بالدخول والتفاعل مع الصينيين لتصدير ثقافتهم المحلية. ومع ذلك، لا تتقابل القوة الناعمة في المجال العام الذي تسيطر عليه الدولة بشكل علني مع الحريات المحدودة. على سبيل المثال، لا يوجد Facebook وTwitter في الصين لعامة الناس، وهذا يجعلهم مجتمعًا من عالم آخر؛

ونتيجة لذلك، فقدت الثقافة الصينية المبادئ الأساسية التي يحملها كل مجتمع تعددي، كالقدرة على القبول والاستيعاب والامتصاص؛ ومن ثم، هناك تصور قوي بأنه مع نمو الصين اقتصاديًا، فمن المرجح أنها ستعارض الديمقراطية والقيم الليبرالية والحريات في جميع أنحاء العالم.[83]

- **ملف حقوق الإنسان في السياق الاقتصادي:**

أصدر البيت الأبيض في 24 يونيو 2021 قرارًا بفرض حظر على بعض واردات منتجات الطاقة الشمسية القادمة من مقاطعة شينجيانغ؛ بغرض الضغط على الصين بشأن العمل القسري / الجبري الذي ترعاه الدولة الصينية وانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة والجسيمة التي يرتكبها الحزب الشيوعي الصيني ضد الأويغور والأقليات العرقية والدينية الأخرى التي تعيش في مقاطعة شينجيانغ، بعد صدور بين رسمي من قادة دول مجموعة السبع G–7، بقيادة الولايات المتحدة، ينتقد الصين بعد اكتشاف أن العمالة في منطقة شينجيانغ في الصين تعد موطنًا للعديد من المواطنين المسلمين في ذلك البلد [(84)].

اتخذت إدارة الرئيس الأمريكي "جو بايدن" مجموعة من الإجراءات العقابية ضد مصنعي منتجات الطاقة الشمسية الصينيين كجزء من جهد مكثف لقمع استخدام السخرة من قبل الصين ضد مسلمي الأويغور في شينجيانغ، وهي عقوبات تجارية ضد خمس شركات تصنع البوليسيليكون – مادة خام مخصصة لإنتاج الألواح الشمسية – قسريًا وُضعت على "قائمة الكيانات" بوزارة التجارة؛ الأمر الذي يتطلب من الشركات الأمريكية الحصول على ترخيص للتصدير إليها [(85)].

أقر مجلس الشيوخ الأمريكي يوم 14 يوليو 2021 تشريعا لحظر استيراد منتجات من منطقة شينجيانغ الصينية؛ لمعاقبة بكين على ما وصفه مسؤولون أمريكيون بأنه إبادة جماعية مستمرة ضد الإيغور وجماعات إسلامية أخرى، إذ سهلت سلطات شينجيانغ العمل القسري من خلال احتجاز حوالي مليون من الأويغور وغيرهم من الأقليات المسلمة بشكل أساسي منذ عام 2016، والخطوة القادمة هي تمرير مشروع القانون إلى مجلس النواب قبل إرساله إلى البيت الأبيض للرئيس "بايدن" للتوقيع عليه ليصبح قانونًا، وسط توقعات كبيرة بأن يحصل مشروع

القانون على دعم قوي في مجلس النواب، حاصلاً على إشادة ودعم جماعات حقوقية وباحثين ومشرعين ومسؤولين غربيين [86].

ج) التصورات والمآلات المستقبلية لصعود الصين عالميا في النسق الدولي في القرن الـ 21

من الممكن صياغة ثلاثة احتمالات بشأن مستقبل بنية النسق الدولي:

- **الاحتمال الأول:**

يفترض أنصار هذا السيناريو بقاء مركزية القوة الأمريكية، دون تغيرات جوهرية في النسق القائم في الوقت الراهن، مع السماح بنظام شراكة دولية. بمعنى استمرار مركزية النسق والاحادية القطبية بهيمنة الولايات المتحدة بتفوقها الاقتصاديا والعسكري، وحتى الآن على سبيل المثال ما زالت الولايات المتحدة قادرة على تحدي ومنع الصين من إقامة إمبراطوريتها في بحر الصين الجنوبي.

- **الاحتمال الثاني:**

يفترض أنصار هذا السيناريو إقامة نسق دولي متعدد الأقطاب، وقد بدأت بعض مظاهر هذا الاحتمال بالتبلور فعلا، فهناك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول البريكس BRICS، وهناك قوى أخرى قد تنهض مستقبلاً لتشكيل أقطاب أخرى، ولعل من المؤشرات ذات الدلالة المستقبلية للصين، أنها تجتهد مع روسيا في بناء ما يمكن أن يشكل قطبا مستقبليا، ممثلًا في تحالف "شنغهاي" ومنظمة الأمن والتعاون في أسيا الوسطى،

- **الاحتمال الثالث:**

يفترض أنصار هذا السيناريو نسق دولي بلا أقطاب، بحيث تنتهي ظاهرة القطبية، ويُبنى النسق الدولي على أسس لا تستند إلى أي أقطاب، وتشير الفكرة الأساسية لهذا الاحتمال بأن القوى العالمية المشكلة للنسق الدولي في المستقبل القريب، لا تستطيع أن تلعب أدوارًا رئيسة كأقطاب

دولية رئيسة؛ نظرًا لعدم اكتمال مقومات قوتها بصورة شاملة بالنسبة للقوى الصاعدة، أو تراجع قدراتها في حالة الولايات المتحدة، فضلاً عن متغيرات أخرى، وهذا ما سيؤدي إلى تشكل نسق دولي على أسس تحالفات وشراكات استراتيجية متضادة مرنة ومستمرة التغيير ولا تعطي شكلا ثابتا له [87].وهو الاحتمال الذي تحدث عنه "ريتشارد هاس" عام 2008، مشيرًا إلى أن نسق اللاقطبية بعيد عن معنى القطبية التقليدي المعتاد بتحكم الدول أو State actors في قيادة النسق الدولي، بل سيزداد تأثير ونفوذ Non State Actors بشكل أكبر من الفاعلين من الدول State actors أبرزها الشركات عابرة القوميات multinational corporations، وهو ما نراه حاليًا بوجود شركات مثل فيسبوك في الولايات المتحدة أو شركة هاواوي الصينية التي كان لها تأثير كبير جدًا في اندلاع الحرب التجارية بين الدولتين.

وأخيرا، يبقى إعادة تشكيل بنية النسق الدولي والنجاح الفعلي في خلق نسق دولي متعدد الأقطاب مرهونا بحالة التنافس الأمريكي الصيني، ومدى قدرة الاقتصاد الصيني على البقاء مع مستوى القدرات العسكرية الصينية التي يجب عليها أن تساير القدرات العسكرية الأمريكية، وفي نفس الوقت العمل على تعزيز علاقاتها مع روسيا الحليف الموازن والتعديلي الذي يسعى إلى خلق سياسة توازنات تقوض الهيمنة الأمريكية، بما يسمح بخلق توازنات في النسق الدولي، كما أن تحولات النسق الدولي والانتقال إلى نسق متعدد الأقطاب، سيصاحبه عودة مناطق النفوذ ومنطق المجال الحيوي كركائز أساسية تحكم العلاقات بين القوى الكبرى [88].

خاتمة

خلصنا من هذا البحث إلى ما قد تطرحه مبادرة الحزام والطريق من تأثيرات بعيدة المدى على النسق الدولي؛ بسبب طبيعتها المعقدة، إذ سيعطي نجاح لتلك المبادرة للصين مكانة وقوة إقليمية أكبر، وقد يتجاوز نفوذها في الشرق التأثير التقليدي للولايات المتحدة وأوروبا، وسوف تتبع قوة الصين من قوتها الاقتصادية، والتي سيتم تحويلها إلى نفوذ سياسي، مما يعزز مكانة بكين.

ومع ذلك، يجب أن تتمسك مبادرة "الحزام والطريق" بسياستها للتنمية السلمية دون إثارة قلق غير ضروري بين الشركاء، ويتعين على الصين بذل الجهود للقضاء على جميع الممارسات السيئة التي تقوض صورتها الإيجابية في الخارج وثقة الدول الشريكة، ويجب أن يكون المشروع مربحًا لجميع البلدان الشريكة، وليس فقط الصين؛ ومن ثم، سوف ينتشر نفوذ الصين وهيمنتها الاقتصادية في آسيا، وربما تصل إلى أوروبا، مما يمنح بكين قدرات غير محدودة قابلة للازدياد؛ وسيؤدي التعاون مع الصين إلى تحقيق التنمية في البلدان الشريكة، مما يجعلها تعتمد على النجاح الصيني، وستكون بكين قادرة على بناء "مجتمعات ذات مصير مشترك مع بعض جيرانها الرئيسيين"، وسيتم تشكيل قلب آسيوي جديد للاقتصاد العالمي، مع وجود بكين في الوسط والدول الغربية على الهامش، ما لم تشارك في المبادرة الصينية.

أما نهج القوة الناعمة واستراتيجية الفائز– الفائز فهو مرشحًا للازدياد بقوة مستقبلاً في عالم ما بعد أزمة جائحة فيروس كورونا – كوفيد 19. ويُمكن القول إنه على الرغم من عنصر المفاجأة للجائحة، يمثل عالم ما بعد وباء كورونا فرصة عظيمة للصين، التي أحسنت استغلال الجائحة لصالحها نحو هدفها الأسمى، بعدما استطاعت الصين أن تروج لنفسها جيدًا تجاه الدول النامية، بالبعد عن مزاعم أن المبادرة تمثل مصيدة للديون، وتعمل الدعاية الصينية للترويج لنجاح مبادرة الحزام والطريق، على اعتبار أن الصين اقترحت مبادرة للتنمية المشتركة للعالم، تدور حول مواجهة التحديات والمخاطر التي تواجه البشرية بشكل مشترك وتحقيق نتائج مربحة للجميع.

تعد مبادرة الحزام والطريق أحد مظاهر التنافس الأمريكي الصيني، ويتمثل رد الفعل الأمريكي في استراتيجية المحيط الهادئ، كما أن الولايات المتحدة أعلنت صراحةً أنها لن تسمح بقيام إمبراطورية صينية في بحر الصين الجنوبي، وهو ما يعد شكلاً من أشكال التنافس حاليا، وقد يمتد هذا التنافس في المستقل القريب لقيادة النسق الدولي.

وفي الوقت نفسه، تعيد مبادرة الحزام والطريق هيكلة سلاسل القيمة العالمية حيث تؤدي ممرات النقل والطاقة الجديدة إلى الصين، والتي يتم تمويلها من خلال الأدوات المالية الدولية

بقيادة الصين، وقد تنظر الولايات المتحدة إلى نماذج اتصال بديلة، والتي يمكن أن تتنافس مع الحزام والطريق، وقد تظهر تحديات أخرى إذا شاركت الصين بشكل أكبر في مبادرات التنمية الدولية مثل قضايا العمل والاهتمامات البيئية، وتواجه المبادرة اتهامات دولية عديدة بأنها تعد شكلاً من أشكال سلطة الاستعمار بشكل جديد، وسط تشبيه بأنها بمثابة خطة مارشال الصينية.

وأخيرا، فالمبادرة الصينية المطروحة أثبتت أن الصين لديها الإرادة السياسية في التأثير على بنية النسق الدولي، بالتأكيد على الطابع متعدد الأقطاب Multi-polar system، ومثلما ساهمت الأزمة المالية العالمية عام 2008، في التأكيد على طابع النسق الدولي متعدد الأقطاب؛ لأنها أضعفت مكانة الولايات المتحدة باعتبارها مركز النظام الاقتصادي العالمي، فإن جائحة كوفيد- 19 ستدعم الصعود الصيني لقيادة النسق الدولي، وفي حالة بروز اللاقطبية Non-polarity في النسق الدولي، فإن الشركات الصينية العابرة للقوميات Chinese Multi-National Corporations ستكون بمثابة رأس الحربة لقرن صيني جديد هو القرن الحادي والعشرين.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

أ) الكتب

1) **الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية**، مركز الحرب الناعمة للدراسات، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2014

ب) الرسائل العلمية

1) حسن إبراهيم سعد، **السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2007).

2) الشيماء هشام أبو الوفا، **السياسة الصينية في النظام الدولي من 1990 إلى 2005**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2008).

3) علي سيد فؤاد، **أثر التغيرات في النظام الدولي علي السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004).

4) ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، **واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018.

ج) <u>الدوريات والمقالات:</u>

1) ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، **مجلة المستقبل العربي**، مج 40، ع 46، لبنان، ديسمبر 2017.

2) شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عاملي جديد وخلق عالم متعدد الأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك؟، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 5 ،العدد 2، السنة 2021.

3) عبد القادر محمد فهمى، **دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي**، (أبو ظبى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000).

4) علي صلاح، شادي عبدالوهاب منصور، مشروع الحزام والطريق، كيف تربط الصين اقتصادها بالعامل الخارجي؟، **ملحق اتجاهات الأحداث**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 26 – 2018.

5) محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (183)، يناير 2011).

6) محمد سعد أبو عامود، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الأمريكية الصينية، **السياسة الدولية**، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (145)، يوليو 2001).

7) محمد فايز فرحات، النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية، **مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية**، 8-1-2017، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/5638.aspx

ثانيًا: المراجع الإنجليزية:

A. Books

1) China's foreign policy and external relations, Directorate-General for External Policies, Policy Department, July 2015, European Union, 2015.

2) Jacob J. Lew and Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hillman and David Sacks, China's Belt and Road Implications for the United States, The Council on Foreign Relations (CFR), Independent Task Force Report No. 79, March 2021.

3) Richard W. Mansbach & Yale H. Ferguson, The Return of Geopolitics and Declining U.S. Hegemony, In: Populism and Globalization: The Return of Nationalism and the Global Liberal Order, Palgrave Macmillan, 2021.

4) Rumi ,Aoyama, China's Foreign Policy as a Rising Power, In: Tse-Kang Leng & Rumi Aoyama (editors), Decoding the Rise of China: Taiwanese and Japanese Perspectives, Palgrave Macmillan; 1st edition, 2018.

B. Periodicals

1) Alterman, Jon B., China's Soft Power in the Middle East (Chapter 5), Mar 10, Centre for strategic and international studies (CSIS), Strategic insights and bipartisan policy Solutions, 2009, **available at:** http://csis.org/publication/chinas-soft-power-middle-east

2) Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissmann, Will Trump make China great again? The belt and road initiative and international order, **International Affairs**, 94: 2, 2018.

3) Bobo Lo, The Sino-Russian partnership and global order, **China International Strategy Review**, 2, 2020.

4) Farah Adeed & Saleha Anwar, Beyond the End of History and the Chinese Century: An Analysis of the post-COVID-19 World Order, **International Review of Social Sciences,** Vol. 8, Issue.12, December 2020.

5) Joel Wuthnow, Chinese Perspectives on the Belt Road Initiative: Strategic Rationales, Risks, and Implications, Center for the Study of Chinese Military Affairs Institute for National Strategic Studies, **China Strategic Perspectives**, No. 12, National Defense University Press, Washington, D.C., October 2017.

6) Kerry Brown, "The Belt and Road: Security Dimensions", **Asia Europe Journal**, vol. 16, issue 3, September 2018.

7) Kurt W. Radtke, China and the Greater Middle East: Globalization: No Longer Equals Westernization, K.W. Radtke /PGDT, **Perspectives on Global Development and Technology**, 6 (2007).

8) Lynn Kuok, How China's Actions in the South China Sea undermine the rule of law, Brookings Institution, November 2019, available at: https://brook.gs/3yc2UGY

9) Li Xing, China's Pursuit of the "One Belt One Road" Initiative: A New World Order with Chinese Characteristics, In: Li Xing (editor), Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative, Springer International Publishing.

10) Marie-Hélène Schwoob, Chinese views on the global agenda for development, In: The United Nations of China: A vision of the world order – April 2018 – The European Council on Foreign Relations (ECFR)/252, available at: https://ecfr.eu/wpcontent/uploads/the_united_nations_of_china_a_vision_of_the_world_order.pdf

11) Mikael Weissmann, Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving for Achievement", **JCIR**: VOL. 3, No. 1 (2015).

12) Minghao Zhao, Is a New Cold War Inevitable? Chinese Perspectives on US–China Strategic Competition, **The Chinese Journal of International Politics**, Vol. 12, No. 3, 2019.

13) Napang, M., Nurhasanah, S., & Rohman, S., One Belt One Road (OBOR) and the Increase of China's Global Influence. PEOPLE: **International Journal of Social Sciences,** 5(2), 2019.

14) Nye, Jr, Joseph S, Soft Power, **Foreign Policy**, No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990).

15) Nye, Jr, Joseph S**,** Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York, Public Affairs, 2004), P.P 3-19. **Available at:** https://webfiles.uci.edu/schofer/classes/2010soc2/readings/8%20Nye%20Soft%20Power%20Ch%201.pdf

16) Nye, Jr, Joseph S, The Decline of America's Soft Power: Why Washington Should Worry, **Foreign Affairs**, Vol. 83, No. 3, (May - Jun, 2004).

17) Nye, Jr, Joseph S, The future of American Power: Dominance and Decline in Perspective, **Foreign Affairs,** Vol. 89, No. 6, The World Ahead (November/December 2010).

18) Pham, J. Peter, China's Surge in the Middle East and Its Implications for U.S. Interests, **American Foreign Policy Interests,** 31, 2009

19) Simon Shen, How China's 'Belt and Road' Compares to the Marshall Plan?, **The Diplomat,** 6 February 2016, Available at http://thediplomat.com/2016/02/how-chinas-belt-and-road-compares-to-the-marshall-plan/

20) Tsui SIT, Erebus WONG, Kin Chi LAU & Tiejun WEN, One belt, one road: China's strategy for a new global financial order, **Monthly Review**, January Volume 68, Issue 8, 2017.

21) William A Callahan, China's ''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order, **Asian Journal of Comparative Politics**, 2016, Vol. 1(3).

22) William A. Callahan, China's Belt and Road Initiative and the New Eurasian Order, **Norwegian Institute for International Affairs (NUPI),** 2016, available at: http://www.jstor.com/stable/resrep07951

23) Yu Lintao, A new stage: The Belt and Road Initiative advances after years of hard work and development, in: Working together to deliver a brighter future for Belt and Road cooperation, **NPC National People's Congress of China**, ISSUE 2, 2019.

24) Zhang Zhexin, The Belt and Road Initiative: China's New Geopolitical Strategy, **China Quarterly of International Strategic Studies**, Vol. 4, No. 3, World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies, 2018.

C. Internet Resources:

1) New U.S. Government Actions on Forced Labor in Xinjiang, Formal statement released by U.S. Secretary of state, JUNE 24, 2021, available at: https://bit.ly/3ifS7WN

2) Michael Martina, U.S. Senate passes bill to ban all products from China's Xinjiang, Reuters, July 15, 2021, available at: https://reut.rs/3i9GwZ5

الهوامش:

1. حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 120.
2. محمد سعد أبو عامود، نحو نظام دولي متعدد الأقطاب: العلاقات الأمريكية الصينية، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (145)، يوليو 2001).
3. Nye, Jr, Joseph S, The Decline of America's Soft Power: Why Washington Should Worry, Foreign Affairs, Vol. 83, No. 3, (May - Jun, 2004), P.P. 16-20.
4. Nye, Jr, Joseph S, The future of American Power: Dominance and Decline in Perspective, Foreign Affairs, Vol. 89, No. 6, The World Ahead (November/December 2010), P.P. 2-12.
5. عبد القادر محمد فهمى، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 20.

6. Pham, J. Peter, China's Surge in the Middle East and Its Implications for U.S. Interests, American Foreign Policy Interests, 31, 2009, P. 184.
7. Kerry Brown, "The Belt and Road: Security Dimensions", Asia Europe Journal, vol. 16, issue 3, September 2018, P.214
8. Richard W. Mansbach & Yale H. Ferguson, The Return of Geopolitics and Declining U.S. Hegemony, In: Populism and Globalization: The Return of Nationalism and the Global Liberal Order, Palgrave Macmillan, 2021, P. 103.
9. علي صلاح، شادي عبدالوهاب منصور، مشروع الحزام والطريق، كيف تربط الصين اقتصادها بالعامل الخارجي؟، ملحق اتجاهات االأحداث، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 26 – 2018، ص 11.
10. Kerry Brown, Op.cit., P. 214
11. William A Callahan, China's ''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order, Asian Journal of Comparative Politics, 2016, Vol. 1(3), P. 237
12. Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissmann, Will Trump make China great again? The belt and road initiative and international order, International Affairs, 94: 2, 2018, P. 236
13. William A Callahan, China's ''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order, Op.cit., P.237.
14. Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissmann, Op.cit., P. 235.
15. William A Callahan, China's ''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order, Op.cit., P. 231.
16. Astrid H. M. Nordin and Mikael Weissmann, Op.cit., P. 236
17. William A Callahan, China's ''Asia Dream'': The Belt Road Initiative and the new regional order, Op.cit., P.231.
18. Ibid, P. 237
19. William A. Callahan, China's Belt and Road Initiative and the New Eurasian Order, Norwegian Institute for International Affairs (NUPI), 2016, p 1, available at http://www.jstor.com/stable/resrep07951
20. Ibid, P. 2
21. Li Xing, China's Pursuit of the "One Belt One Road" Initiative: A New World Order with Chinese Characteristics? In: Li Xing (editor), Mapping China's 'One Belt One Road' Initiative, Springer International Publishing, P.12
22. Ibid
23. Simon Shen, How China's 'Belt and Road' Compares to the Marshall Plan?, The Diplomat, 6 February 2016, Available at http://thediplomat.com/2016/02/how-chinas-belt-and-road-compares-to-the-marshall-plan /
24. Minghao Zhao, Is a New Cold War Inevitable? Chinese Perspectives on US–China Strategic Competition, The Chinese Journal of International Politics, 2019, Vol. 12, No. 3, P.P. 371–394.
25. الشيماء هشام أبو الوفا، السياسة الصينية في النظام الدولي من 1990 إلى 2005، مرجع سبق ذكره، ص 33.
26. شريفة كلاع، نحو إعادة تشكيل نظام عاملي جديد وخلق عالم متعدد االأقطاب: الملامح والمؤشرات وأي دور للصين في ذلك؟، مجلة السياسة العالمية، المجلد 5 ،العدد 2 ،السنة 2021، ص 81
27. المرجع السابق، ص 82
28. ابتسام محمد العامري، الدور الصيني في أفريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة المستقبل العربي، المجلد 40، العدد 46، ديسمبر 2017، لبنان، ص 134.

29. شريفة كلاع، مرجع سبق ذكره، ص 82
30. علي سيد فؤاد، أثر التغيرات في النظام الدولي علي السياسة الخارجية الصينية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004)، ص 123، 124.
31. Kurt W. Radtke, China and the Greater Middle East: Globalization: No Longer Equals Westernization, K.W. Radtke /PGDT, Perspectives on Global Development and Technology, 6 (2007), P.410.
32. Tsui SIT, Erebus wong, Kin Chi LAU & Tiejun WEN, One belt, one road: China's strategy for a new global financial order, Monthly Review, January 2017, Volume 68, Issue 8, P.38
33. Napang, M., Nurhasanah, S., & Rohman, S., One Belt One Road (OBOR) and the Increase of China's Global Influence. PEOPLE: International Journal of Social Sciences, 5(2), 2019, P. 62
34. Ibid
35. Rumi Aoyama, China's Foreign Policy as a Rising Power, in: Tse-Kang Leng & Rumi Aoyama (editors), Decoding the Rise of China: Taiwanese and Japanese Perspectives, Palgrave Macmillan; 1st edition, 2018, P. 33
36. Tsui SIT, Erebus Wong, Kin Chi LAU, Tiejun WEN, Op.cit., P.38
37. Jacob J. Lew and Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hillman and David Sacks, China's Belt and Road Implications for the United States, The Council on Foreign Relations (CFR), Independent Task Force Report No. 79, March 2021, P. 18
38. Ibid
39. Nye, Jr, Joseph S, Soft Power: The Means to Success in World Politics, (New York, Public Affairs, 2004), P.P 3-19. Available at: https://webfiles.uci.edu/schofer/classes/2010soc2/readings/8%20Nye%20Soft%20Power%20Ch%201.pdf
Also: Alterman, Jon B., China's Soft Power in the Middle East (Chapter 5), Mar 10, Centre for strategic and international studies (CSIS), Strategic insights and bipartisan policy Solutions, 2009, available at: http://csis.org/publication/chinas-soft-power-middle-east
وكذلك: نعوم تشومسكى؛ تعريب: أسامة أسبر، الدول المارقة: استخدام القوة في الشؤون العالمية، (الرياض، مكتبة العبيكان، 2004).
40. الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية، مركز الحرب الناعمة للدراسات، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 22
41. المرجع السابق، ص 23
42. Zhang Zhexin, The Belt and Road Initiative: China's New Geopolitical Strategy, China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 4, No. 3, World Century Publishing Corporation and Shanghai Institutes for International Studies, 2018, p 336
43. Yu Lintao, A new stage: The Belt and Road Initiative advances after years of hard work and development, in: Working together to deliver a brighter future for Belt and Road cooperation, NPC National People's Congress of China, ISSUE 2, 2019, p 12
44. Napang, M., Nurhasanah, S., & Rohman, S., Op.cit, P 64
45. Richard W. Mansbach & Yale H. Ferguson, Op.cit., P 95
46. Ibid, p 98

47. Jacob J. Lew &Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hillman and David Sacks, China's Belt and Road Implications for United States, The Council on Foreign Relations (CFR), Independent Task Force Report No. 79, March 2021, P. 19.
48. محمد السيد سليم، واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، السياسة الدولية، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (183)، يناير 2011)، ص 52.
Brown, Kerry, Mixed signals: China in the Middle East, Policy Brief, No (190), December 2014.
49. Ibid, p 95
50. Richard W. Mansbach & Yale H. Ferguson, Op.cit., P 107 - 108
51. Ibid, p 108
52. Richard W. Mansbach & Yale H. Ferguson, Op.cit., P 108 - 109
53. Ibid, p 109
54. Ibid, p 109
55. Nye, Jr, Joseph S, Soft Power, Foreign Policy, No. 80, Twentieth Anniversary (Autumn, 1990), P.P. 153-171.
56. حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 130، 131.
Pham, J. Peter, China's Surge in the Middle East and Its Implications for U.S. Interests, American Foreign Policy Interests, 31, 2009, P.P. 188-189.
57. Minghao Zhao, Is a New Cold War Inevitable? Chinese Perspectives on US–China Strategic Competition, The Chinese Journal of International Politics, 2019, Vol. 12, No. 3, P. 384.
58. Lynn Kuok, How China's Actions in the South China Sea undermine the rule of law, Brookings Institution, November 2019, available at: https://brook.gs/3yc2UGY , P. 8
59. Ibid
60. Joel Wuthnow, Chinese Perspectives on the Belt Road Initiative: Strategic Rationales, Risks, and Implications, Center for the Study of Chinese Military Affairs Institute for National Strategic Studies China Strategic Perspectives, No. 12, National Defense University Press, Washington, D.C., October 2017, P.P. 19-20 .
61. Ibid, P.20.
62. Ibid, P. 20
63. Marie-Hélène Schwoob, Chinese views on the global agenda for development, In: The United Nations of China: A vision of the world order – April 2018 – The European Council on Foreign Relations (ECFR)/252, P. 19, available at: https://ecfr.eu/wp-content/uploads/the_united_nations_of_china_a_vision_of_the_world_order.pdf
64. China's foreign policy and external relations, Directorate-General for External Policies, Policy Department, July 2015, European Union, 2015, P. 44
65. Bobo Lo, The Sino Russian partnership and global order, China International Strategy Review, 2, 2020, P. 310
66. William A. Callahan, China's Belt and Road Initiative and the New Eurasian Order, Op. cit, P 4
67. Lynn Kuok, Op.Cit, P. 6
68. Ibid
69. Ibid, p 7

70. Ibid, p 2
71. محمد فايز فرحات، النزاع في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 8-1-2017، متاح على: https://acpss.ahram.org.eg/News/5638.aspx
72. Marie-Hélène Schwoob, Op.cit., P. 18
73. Ibid, p 19
74. Jacob J. Lew and Gary Roughead, Chairs, Jennifer Hillman and David Sacks, Op.cit., P. 17
75. Ibid
76. حسن إبراهيم سعد، السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، 2007)، ص 114.
77. Mikael Weissmann, Chinese Foreign Policy in a Global Perspective: A Responsible Reformer "Striving For Achievement", JCIR: VOL. 3, No. 1 (2015), P.P 162 - 163
78. Richard W. Mansbach & Yale H. Ferguson, Op.cit., P. 106
79. Ibid, p 106 - 107
80. Ibid, p 107
81. Farah Adeed & Saleha Anwar, Beyond the End of History and the Chinese Century: An Analysis of the post-COVID-19 World Order, International Review of Social Sciences, Vol. 8, Issue.12, December 2020, P.P. 34 - 36
82. Ibid
83. Ibid
84. New U.S. Government Actions on Forced Labor in Xinjiang, Formal statement released by U.S. Secretary of state, JUNE 24, 2021, available at: https://bit.ly/3ifS7WN
85. Ibid
86. Michael Martina, U.S. Senate passes bill to ban all products from China's Xinjiang, Reuters, July 15, 2021, available at: https://reut.rs/3i9GwZ5
87. ياسين عامر عبد الجبار الربيعي، واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي: القيود والفرص، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص 104.
88. شريفة كلاع، مرجع سبق ذكره، ص 93 – 94.